تواصل
مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية

مجلة علمية نصف سنوية - محكّمة
ISSN: 2682 - 2725

ملاحظات بحثية (Research Notes)
عبد الحميد عبد اللطيف - أسماء أحمد عبد الغفار

اتجاهات علم الاجتماع النظرية والمنهجية فى دراسة بنية النظام العالمى .. مقال مرجعى
محمد أبو العينين

الفيسبوك وإشكالية الهويَّة الثقافية المصرية: دراسة تطبيقية على شرائح اجتماعيَّة متباينة من الشباب فِى الفَترَةِ من ٢٠١١-٢٠١٧م
أسماء مجدى على حسين

الثبات والتغيُّر في الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمرأة في مجتمع الوادي الجديد: دراسة أنثروبولوجية على الواحات الداخلة
شيماء سيد حسن عبد الله

الرواسب الثقافيه وعلاقتها بالتفكُّك الأسرى فى صعيد مصر: دراسه ميدانية تحليلية فى إحدى قرى محافظة سوهاج
الفنجري أحمد محمد غلاب

دور الإخصائى الاجتماعى فى تنمية قيم المواطنة لدى المرأة: دراسة تطبيقية في المجتمع الليبي
حوريه عثمان على صوه

عرض كتب (Book Reviews)
هيلين ريزو

حوار الأجيال مع د. سعد الدين إبراهيم
تحرير: محمد أبو العينين

سكرتير التحرير
د. حسين شبكة

رئيس التحرير
د. عبد الحميد عبد اللطيف

العدد الثاني
أكتوبر ٢٠٢٠

دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة: دراسة تطبيقية في المجتمع الليبي

The Role of Social Worker in Developing the Values of Citizenship Among Women: Applied Study in Libyan the Soceity

حـورية عـثمان عـلي صوة

مدرس الخدمة الاجتماعية بكلية التربية – جنزور - جامعة طـرابس - ليبيا

الملخص:

يهدف البحث إلى التعرُّف على دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، وهو بحث وصفي تحليلي يعتمد على منهج المسح الاجتماعي، وتمثلت العيِّنة فى ١٥٥ مفردة. وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها أن غالبية أفراد العينة من السيدات الليبيات لا تعرف معنى قيم المواطنة كالانتماء، المساواة، الديمقراطية، المشاركة، المسئولية والعدالة الاجتماعية، بينما هن على وعي كامل بقيمة التسامح، ويتمثل دور الإخصائي الاجتماعي في إقامة الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي تحثُّها على انتمائها لأسرتها وجعلها فخورة بعضويتها في المجتمع الليبي، إقامة ندوات عن حب الوطن والتضحية من أجله وأهمية مشاركتها في الدفاع عنه وقت السلم والحروب، ونشر ثقافة الحقوق والواجبات وتدريبها على كيفية إبداء رأيها، وعدم قيامها بالتمييز في التعامل مع الآخرين، مع حثِّها على الإدلاء بصوتها في الانتخابات وتقبُّل النصيحة والمشورة، ومساعدتها على الترشُّح للمناصب السياسية، وحثِّها على التبرُّع بوقتها ومالها للجمعيات الأهلية، واستخدام وسائل الإعلام لتوضيح كيفية احترام الدستور والقانون، وأخيراً حثّها على التغاضي عن الإساءة للآخرين من خلال الندوات الدينية عن التسامح، للمساعدة فى تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية وتنمية المجتمع الليبي.

Abstract:

This study attempts to identify the role of the social worker in developing values of citizenship's orientation among Libyan women. It is an analytical and descriptive study that relied on the social survey methodology employed a sample of 155 Libyan women who are working as social workers in civil society organizations in the city of Tripoli. The results of the study that the majority of Libyan women have no idea about what is meant by citizenship values such as belonging, equality, democracy,

participation, sense of responsibility and social justice. However, the data show that they are aware of the value of tolerance and the role of the social workers as an agent who is required to hold seminars, conferences, and workshops to make women aware of the importance of having a family and how to be proud of being a Libyan citizen. The results also affirmed that those who were interviewed showed their keen interest in spreading a culture of tolerance and accepting the others. Women as social workers also realize their role in urging other women to politically participate in the election, run for political offices, and donate their time and money to NGOs. In sum, women as social workers showed their interest in developing the values of citizenship for the development of Libyan society.

المقدمة:

ترتبط مواطنة المرأة بتنمية المجتمع، حيث تتأثر المواطنة بكفاح المرأة نحو التحرُّر من جانب، ومدى تحلِّي المجتمع ببعض المباديء كالمساواة والمشاركة والعدالة من جانب آخر، وقد قامت التيارات النسوية في دراسة وتحليل الديمقراطية من المنظور النسوي، بغرض الكشف عن حالة عدم المساواة والظلم الواقع على المرأة نتيجة هضم حقوقها، وحين حصلت المرأة على حقوقها القانونية بالمساواة بالرجل ظن أنصار الحركة النسوية أن مشكلة المرأة قد انتهت، ولم يركزوا على المواطنة، فقد اعتبروها مجرد العضوية الرسمية للدولة وما يتبعها من حقوق قانونية، وأصبح هذا المفهوم غير قابلٍ للتطبيق على المرأة، وبعدها أصبح الاهتمام العالمي بحقوق المرأة وحقوق المواطنة يفرض العديد من المسئوليات المجتمعية على الدول، إيماناً منها بأهمية دور المرأة في بناء المجتمع ومسئولياتها في المساهمة في عملية التنمية، وأنه ينبغي مساعدتها لكي تصبح ملمّة بحقوق المواطنة، لأن ذلك يمنحها القوة المجتمعية والثقة بأهمية دورها وعطائها المجتمعي.

وقد تجلّى هنا دور الخدمة الاجتماعية كونها الحلقة الداعمة لربط الحقوق والواجبات والقيم، حيث تهتم بأساليب الممارسة التي تستند على الديمقراطية التي تعدُّ من أولويات قيمة المواطنة التي تقوم على مجموعة من الالتزامات المتبادلة بين الأشخاص والدولة، فالشخص يحصل على الحقوق السياسية والمدنية نتيجة انتمائه إلى المجتمع، وعليه في نفس الوقت أن يلتزم بأداء بعض الواجبات، ولقد خطت المرأة الليبية خطوات واسعة كعنصر إيجابي في المجتمع تتمتع ببعض حقوقها، ولكنها لاتزال تناضل من أجل الحصول على حقوق أخرى، حيث تقف أمامها الكثير من العراقيل لتحقيق ذلك، ومن هنا يبرز اهتمام مهنة الخدمة الاجتماعية من خلال دور الإخصائي الاجتماعي بقضية تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية باعتبارها مواطنا مشاركا في عملية التنمية لا يمكن إهدار دوره بالمجتمع.

أولاً: مشكلة البحث:

لا تعتمد الدول المتقدمة في تكوينها على شكل تاريخي أو قبلي أو عرقي واحد، وإنما تسمح بوجود مجموعة من المجتمعات التي تندمج مع بعضها في الوطن الواحد من أجل المصلحة المشتركة، وتعمل على تعميق الوحدة الوطنية بنظام قانوني يكفل للجميع حريتهم، وبالتالي يتجه المواطن نحو المشاركة مع الآخر، واحترام نقاط التمايز وإبقائها في حدودها الطبيعية التاريخية والثقافية (شريفة كلاع،٢٠١٤: ٧٥)، وتعدُّ المواطنة مفتاح الحرية والمسئولية بالمجتمع، وهي من القضايا المرتبطة بأبعاد التنمية، حيث تشير إلى التزامات متبادلة من جانب الأشخاص والمجتمع، فالشخص يحصل على حقوقه نتيجة انتمائه للمجتمع، وعليه أن يؤدي بعض الواجبات، وتعدُّ المرأة مقياسا لمدى تطور ونمو المجتمع، فتقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم المرأة وقدرتها على المشاركة في

عملية التنمية، وعليه فإن المرأة كنسق فرعي في المجتمع عليها واجبات ولها حقوق ينبغي الوفاء بها (عبد الناصف شومان،٢٠٠٤:٨١٨)، على ذلك فإن الاهتمام بتحقيق التنمية ينبغي أن يتمحور حول تمكين المرأة باعتبارها الركيزة الأساسية لبناء الثروة البشرية، ودعم نفوذها وتنظيم قدراتها وإعلاء مكانتها، وتغيير إدراكها لنفسها على نحو يجعلها قادرة على الدفاع عن مصالحها ومشاركتها في اتخاذ القرار وإحداث التغيير، ومن هنا يصبح استثمار طاقاتها المهدرة ضرورة يجب تحقيقها» (باكر النجار،١٩٩٩: ١٨٧).

وتعدُّ القبلية هي الشكل المسيطر على العلاقات الاجتماعية في ليبيا، وبالرغم من المميزات التي تتضمنها إلا أنها تتناقض مع المواطنة التي تعمل على توثيق انتماء الأفراد إلى الدولة، وعلى هذا فتعزيز قيمة المواطنة في ليبيا يقتضي ترسيخ الديمقراطية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وقد أوضحت (Lela Costin,1995:538) «أن الخدمة الاجتماعية من المهن التي تهتم بالبناء الاجتماعي ولها تأثير إيجابي في إحداث التغيير الذي ينشده المجتمع، وذلك من خلال انتشارها في مؤسسات المجتمع المختلفة، ويقع على عاتق الإخصائي الاجتماعي مسئولية مواجهة التحديات والمشكلات المجتمعية، كماعرَّف (نبيل إبراهيم أحمد،٢٠٠٢ :١٧٥) «الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية تعتمد على قاعدة من الأسس الديمقراطية والقيم الأخلاقية التي تعتمد على احترام كرامة الإنسان والمطالبة بحقوقه في شتى المجالات الإنسانية وتوفير المناخ الملائم له لممارسة حريته في ضوء قيم وأخلاقيات وأيدولوجية المجتمع، ومن الممكن أن يكون لها إسهامها الملموس في العمل على ترسيخ روح المواطنة في نفوس أفراد المجتمع بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة، ويعمل الإخصائي الاجتماعي على إكساب أفراد المجتمع، وخاصة المرأة، خصائص وسمات قيم المواطنة الصالحة، التي تهتم بتحقيق العدل والمساواة والإنصاف واحترام حقوق وآدمية الأفراد، وإحساس الجميع بأنهم كيان واحد، فيشاركون ويتعاونون ويتفاعلون مع بعضهم البعض في مختلف المناسبات بغض النظر عن اختلاف الدين أو العقيدة أو الجنس وغيرها، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال ممارسة الحياة الديمقراطية، ويمكن تعلُّمه وممارسته بالانضمام للأفراد والجماعات، حيث تعتبر أداة هامة لإحداث التغيرُّ الإيجابي ومواجهة المشكلات الفردية والجماعية والمجتمعية (محمد محمد سليم،٢٠٠٩: ٧٩)، للعمل على ارتفاع معدل التنمية البشرية الذي تراجعت قيمته في ليبيا ٢٦ مرتبة من ٨٢ في عام ٢٠١٢ إلى ١٠٨ في عام ٢٠١٧ (أدلة التنمية البشرية،٢٠١٨: ٣)، وهنا تبرز مشكلة الدراسة في التركيز على دور الإخصائي الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة للمرأة الليبية باعتبارها مشاركا في عملية التنمية الشاملة.

ثانياً: أهداف البحث:

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرُّف على دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، وعليه تتمثل الأهداف الفرعية في:

١- التعرف على ماهية المواطنة، خصائصها، أهميتها بالنسبة للمرأة.

٢- توضيح دور الخدمة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية.

٣- التعرُّف على بعض قيم المواطنة (الانتماء، المساواة، الديمقراطية، المشاركة، المسئولية والعدالة الاجتماعية، التسامح)، ودور الإخصائي الاجتماعي في تنميتها لدى المرأة الليبية.

ثالثاً: تساؤلات البحث:

يتمثل التساؤل الرئيسي للدراسة في: ما دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية؟، وعليه تتمثل التساؤلات الفرعية في:

١- ماهي المواطنة، خصائصها، وأهميتها بالنسبة للمرأة؟

٢- ما دور الخدمة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية؟

٣- ما دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية بعض قيم المواطنة كالانتماء، المساواة، الديمقراطية، المشاركة، المسئولية والعدالة الاجتماعية، التسامح لدى المرأة الليبية؟

رابعاً: أهمية البحث:

الاهتمام بالمرأة كعنصر رئيسي لتحقيق التنمية، وإبراز شخصيتها باعتبارها مواطنة لها حقوق وعليها واجبات تجاه المجتمع، وذلك من خلال التركيز على دور الإخصائي الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة لديها.

خامساً: الإجراءات المنهجية للبحث:

يعد البحث الحالي من البحوث الوصفية التحليلية، حيث يعتمد على استخدام المنهج الوصفي في رصد الواقع الفعلي لدور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة للمرأة الليبية بمنظمات المجتمع المدني، كذلك تم اتباع منهج المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب العيِّنة العشوائية البسيطة على المرأة الليبية، والمسح الاجتماعي الشامل على جميع الإخصائيين الاجتماعيين العاملين بمنظمات المجتمع المدني، كما يستند البحث على أداتين أساسيتين، وهما استمارة استبيان مطبّقة على المرأة الليبية المتردِّدة على منظمات المجتمع المدني، واستمارة استبيان مطبّقة على الإخصائيين الاجتماعيين العاملين في منظمات المجتمع المدني بمدينة طرابلس، وفيما يتعلق بالمجال المكاني فقد تم تطبيق الدراسة على خمس منظمات مجتمع مدني عاملة مع المرأة بمدينة طرابلس وهي: (منظمة صوت المرأة الليبية، منظمة صوت الحق للمرأة الليبية، منظمة منبر للمرأة الليبية، مؤسسة الشئون الاجتماعية،

جمعية ميلاد جديد)، أما فيما يخص المجال البشري فقد تم أخذ عيِّنة عشوائية قوامها ١٢٠ سيدة من السيدات المستفيدات من جميع منظمات المجتمع المدني العاملة مع المرأة بمدينة طرابلس، كذلك عدد ٣٥ إخصائيا اجتماعيا يعملون بتلك المنظمات.

سادساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة منى خليل (٢٠١١) بعنوان «رأس المال الاجتماعي وتفعيل ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني»:

هدفت الدراسة إلى التعرف على رأس المال الاجتماعي وتفعيل ثقافة المواطنة في المجتمع المدني، واستخدمت المنهج الوصفي على عيِّنة قوامها ٢٠٠ فرد، وأهم نتائجها أن واقع رأس المال الاجتماعي كان مرتفعا في منظمات المجتمع المدني، حيث بلغت الدرجة النسبية لقياسه ٧٥,٢٪، وأن مشاركة المواطنين في منظمات وقيم ثقافة المواطنة كان مرتفعاً في منظمات المجتمع المدني، كما اتضح وجود علاقة ارتباطية إيجابية بين مستوى رأس المال الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني وتفعيل قيم ثقافة المواطنة به.

٢- دراسة نجلاء سرحان (٢٠١٠) بعنوان «نحو برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية قيم المواطنة لدى المرأة.. دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة بمدينة المنصورة»:

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الجمعيات الأهلية في تعزيز المواطنة لدى المرأة، واستخدمت منهج المسح الاجتماعي، وتكوّنت عيِّنة الدراسة من ٢٨٠ عضوا من أعضاء مجالس إدارة بعض الجمعيات الأهلية، وأهم نتائجها أن أنشطة الجمعيات الأهلية المتعلقة بتفعيل مشاركة المرأة في الانتخابات ركزت على ندوات التوعية بأهمية المشاركة في الانتخابات المساعدة في الحصول على البطاقة الانتخابية، وتشجيع وتدريب النساء على عمليات الترشيح في الانتخابات، لكن هذه الأنشطة في الواقع مازال ينقصها الكثير شكلاً وموضوعاً حتى تؤثر في دور المرأة في العملية الانتخابية، لذا فإن أثرها مازال محدوداً إلى حد كبير، إذ إن المشاركة السياسية للمرأة في مجال الانتخابات الشريعية والمحلية مازالت ضعيفة، ولعل ذلك يرجع إلى ضعف المشاركة السياسية في مصر بشكل عام، وغياب الثقافة المشاركة، وضعف الوعي بقضايا النوع الاجتماعي والمساواة.

٣- دراسة سلطانة معاذ (٢٠٠٩) بعنوان «برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة:

هدفت الدراسة إلى إعداد برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة، واستخدمت المنهج التجريبي، وتم اختيار ٤٤ طالبة كعيِّنة من الطالبات الدارسات لمقرر طريقة العمل مع الجماعات، وأهم نتائجها هي وجود فروق إحصائية ذات دلالة معنوية بين

القياس القبلي والبعدي لأعضاء الجماعة التجريبية لصالح القياس البعدي، ووجود دلالة للفروق بين متوسطات درجات المجموعة التجريبية في القياس القبلي والبعدي بعد استخدام برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بالحقوق المرتبطة بالهوية.

٤- دراسة كوبونيKwapony (٢٠٠٧) بعنوان "دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز المواطنة بين النساء في غانا":

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على تقييم الجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتعزيز المواطنة لدى المرأة، وكانت أهم نتائجه تعزيز المواطنة بين النساء على الرغم من التحديات التي تواجهها المنظمات غير الحكومية، إلا أن الجهود أدت إلى إبراز قضايا المواطنة لدى المرأة وكيف يمكن التصدى لها، وقد نتج عن ذلك التحسُّن الملموس في مشاركة المرأة في جميع مستويات الحكم.

في ضوء عرض الدراسات السابقة، نجد أن البحث الحالي قد استعان بهذه الدراسات لارتباط محاوره مع موضوع هذه الدراسات، وقد اتفق هدف البحث الحالي مع أهداف الدراسات السابقة في التركيز على دور منظمات المجتمع المدني لتنمية قيمة المواطنة لدى المرأة في دول متعددة، وذلك إيماناً بأن المرأة عنصر رئيسي لتحقيق التنمية بالمجتمع، بينما أضافت الدراسة الحالية التعرُّف على بعض قيم المواطنة بالتفصيل، مثل الانتماء، المساواة، الديمقراطية، المشاركة، المسئولية والعدالة الاجتماعية، التسامح ودور الإخصائي الاجتماعي في تنميتها لدى المرأة الليبية، كما اتفقت الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي فيماعدا دراسة (سلطانة معاذ) التي اعتمدت على المنهج التجريبي لقياس تأثير برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة.

منظور الأمن الإنساني:

في محاولة لوضع إطار تصوُّري يساعد على فهم موضوع البحث، قامت الباحثة بمعالجة موضوع الدراسة في إطار منظور الأمن الإنساني باعتباره من مقومات المواطنة ولتقارب موجهاته النظرية لموضوع البحث، فقد ركز هذا المنظور على أمن الإنسان بدلاً من أمن الدولة، كونه يُدرج البعد الإنساني في كافة الأعمال المتعلقة بالمسائل الأمنية، فانتقل الاهتمام من حقوق واحتياجات الدول إلى حقوق واحتياجات المواطنين، وقد أُعيد إحياء مفهوم أمن البشر والأفراد في المجتمعات المختلفة على أيدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٤، الذي تضمن تركيزه على الفرد كوحدة مرجعية في تحليل السياسات الأمنية، ويُعرّف الأمن الإنساني بأنه انشغال عالمي يتعلق بالفرد مهما كان وأينما وُجد، سواء في الدول الغنية أو الفقيرة (تقرير التنمية البشرية،١٩٩٤: ١٦)، لذا فهناك مقاربة بين فكرة الأمن الإنساني والمواطنة التي لا تعتد بجنس الإنسان أو لغته أو دينه أو انتمائه الثقافي أو الجغرافي فكل إنسان هو مواطن في العالم، ومن حقه أن يحيا حياة آمنة (Mickael Elbaz,1997:24-25).

ويرى هذا المنظور أن الدولة وسيلة لتحقيق أمن الأفراد وليست غاية في حد ذاتها، فالفرد له حقوق تثبت له بمجرد الميلاد، والدولة لم تنشأ إلا لحماية هذه الحقوق، وإذا مسّت بها تكون قد تجاوزت نطاق وظيفتها والغاية من وجودها، وبهذا تكون الدولة مجرد فاعل للأمن، أما الإنسان فهو المركز المنطقي والأخلاقي للمسألة الأمنية (عاطف غضيبات، ٢٠٠٣: ١٠٥)، ووفقاً لهذا فقد قامت الأمم المتحدة في ميثاقها بالربط بين الأمن والتنمية كبعدين لا يمكن الفصل بينهما أو تحقيق أحدهما في غياب الآخر، فالعلاقة بين الأمن والتنمية علاقة تداخل وتشابك، فهناك ترابط وتلازم بين البعدين الأمني والتنموي، بدليل اهتمام كلٍ من الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني بترقية التنمية كإحدى ضروريات تحقيق الأمن (عبد النور عنتر،٢٠٠٥:٢٦)، ومن الضروري تغيير لتصوُّر الأمن، من أمن يضمنه السلاح إلى أمن يُضمن بالتنمية الإنسانية المستدامة .

ويرتبط مفهوم الأمن بعدة مفاهيم أخرى وهي القوة، السيادة، المواطنة، وتتمثل القوة في القدرة على توظيف الدولة لإمكانياتها بشكل يحقق لها الفائدة، فعديد من دول العالم الثالث تملك قوة ديموغرافية وثرواتية كبيرة، إلا أنها أفقر دول العالم (Ken Booth,2006:8)، بينما السيادة فتعني أن وضع الفرد كوحدة أساسية في الدولة جعل مسئولية حمايته مُلقاة على الدولة التي تتحمل المسئولية في حالة تعرُّض حياة الفرد للخطر أو التهديد (أسامة المجذوب،١٩٩٢: ١١٦)، وأخيراً المواطنة التي تشير إلى أن أمن الأفراد مرهون بالمواطنة التي تُعرَّف على أنها العلاقة القانونية التي تربط بين الفرد ودولة ما، والتي تمكِّنه من الاستفادة من جملة من الحقوق، والالتزام بعدد من الواجبات، وعليه فإن أمن الفرد مرهون بضرورة الانتماء لدولة ما (Mickael Elbaz,1997:24).

كما يوجد سبعة أبعاد للأمن الإنساني تتمثل في الأمن الغذائي، الاقتصادي، البيئي، الصحي، الشخصي، السياسي، الاجتماعي(UNDP,1994:25-26)، ويتعلق الأمن الاقتصادي بقضايا البطالة والأمن والأمان الوظيفي والفقر وعمالة الأطفال، بينما يتمثل الأمن الغذائي في حق الأفراد في الحصول على الطعام والدواء، وينصرف الأمن البيئي إلى قضايا التصحر والجفاف وتلوُّث الماء والهواء، والأرض، ثم الأمن الشخصي ويتعامل مع قضايا انتشار ظاهرة العنف داخل المجتمعات وسوء استخدام الأطفال وقضايا النوع والكرامة الإنسانية وانتشار المخدرات، الأمن الصحي، ومن أبرز تحدياته الأمراض المهددة لصحة وحياة الأفراد، وكذلك مدى إتاحة الرعاية الصحية للأفراد، ويضم الأمن المجتمعي الثقافي الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية، ومراعاة النظام والقيم، وأخيراً الأمن السياسي. وتعدُّ الصراعات الداخلية من أبرز مصادر تهديد الأمن السياسي، كما يشمل حق وحرية الأفراد في التعبير عن مطالبهم (خديجة عرفة،٢٠٠٩: ٩٤).

وتلعب منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية والعاملون بها دوراً متزايدا في النقاشات والمبادرات والبرامج الهادفة لترقية السلم والأمن الإنساني في العالم، ودوراً حيوياً في ضمان الخدمات

الاجتماعية الضرورية في المجتمعات التي حطّمتها الحروب، فالمجتمع المدني يلعب دورا أوليّاً بتشجيعه للمبادرات المحلية لحفظ السلام ومسارات المصالحة، بالدعوة للانضمام لاتفاقيات السلام وإقامته لقدرات التعليم من أجل السلام (فريده حموم، ٢٠٠٤: ٣١١).

ويمكن استخلاص قضية هامة أكد عليها هذا المنظور وتعتمد عليها الدراسة في معالجتها لموضوع دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة، وتتمثل في أن الإنسان هو المركز الرئيسي لتحقيق الأمن الذي يتطلب تفعيل قيم المواطنة المسئولة عن انتماء وولاء كافة أفراد الوطن رجالا ونساءً من خلال التركيز على فكرة حقوقهم وواجباتهم، وبالتالي يتم تحقيق الأمن الإنساني، وبشكل خاص البعد المجتمعي للأمن المتمثل في الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية، فيتم مشاركة كافة الأفراد وعدم إقصاء أحدٍ منهم للتمتُّع بحقوقهم، والالتزام بواجباتهم، ولما كانت مشاركة المرأة كعنصر رئيسي لتحقيق التنمية، وإبراز شخصيتها باعتبارها مواطنة لها حقوق وعليها واجبات تجاه المجتمع، فإنه على الدولة بكافة مؤسساتها أن تعمل على منحها تلك الفرص عن طريق الحفاظ على القيم الثقافية والمجتمعية لها، ويتم ذلك من خلال تنمية قيم المواطنة لديها بواسطة تفعيل دور الإخصائي الاجتماعي بمنظمات المجتمع المدني في تحقيق ذلك.

المحور الأول : ماهية المواطنة:

أولاً: مفهوم المواطنة:

تُعرَّف بانها صفة الفرد الذي يعرف حقوقه وواجباته تجاه مجتمعه الذي يعيش فيه، وأن يشارك بفاعلية في اتخاذ القرارات وحل المشكلات التي تواجه المجتمع، والتعاون والعمل الجماعي مع الآخرين، ونبذ العنف والتطرف في التعبير عن الرأي، وأن يكون قادراً على جمع المعلومات المرتبطة بشئون المجتمع واستخدامها، ولديه القدرة على التفكير الناقد، وأن تكفل الدولة تحقيق العدالة والمساواة بين جميع الأفراد دون تفرقة (عادل الجندي،٢٠٠١: ١٠).

ثانياً: خصائص المواطنة الصالحة:

١- خصائص معرفية: تشمل الوعي بحقوق الإنسان ومسئوليته وفهم دور القانون وأهمية الوقوف على مشكلات المجتمع، المعرفة التاريخية والجغرافية للوطن الذي نشأ فيه الفرد.

٢- خصائص وجدانية: تشمل تقدير القيم السياسية كالحرية، الديموقراطية، المساواة، السلام والتعاون والانتماء إلى الوطن.

٣- خصائص مهارية: تشمل امتلاك أساليب المشاركة الفعّالة فى الحياة السياسية والاجتماعية، واتباع قواعد السلوك الصحيح المساير للقانون والمراعي لحقوق الآخرين (سناء على أحمد يوسف،٢٠١٠:٤٥).

ثالثاً: أهمية المواطنة للمرأة:

١- تعدُّ الشرط الأول لقيام الديمقراطية وتتمثل في قبول المجتمع لمبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

٢- السيطرة على مصادر العنف والفتن والحروب الأهلية، مما يساعد على قيام مجتمعات متحضرة تدير الخلاف سلمياً.

٣- تغيرِّ الحياة على أرض الوطن من العجز إلى القدرة والمشاركة ومن الانصياع إلى الإبداع، ومن الانقياد إلى القيادة.

٤- إن تنمية قيم المواطنة تعدُّ كمدخل ملائم لضمان كفاءة الحياة في المجتمع (عباس راغب علام، ٢٠٠٩: ٣٩٦).

وتشير قيم المواطنة إلى مجموعة القيم الإنسانية والسياسية والقانونية والممارسات الاجتماعية التي تمكِّن المرأة من فهم ومواجهة المشكلات الاجتماعية ومن الانخراط في مجتمعها والتفاعل معه إيجابياً والمشاركة في تدبير شئونه، وتتمثل في قيمة الانتماء، المساواة، الديمقراطية، المشاركة، المسئولية والعدالة الاجتماعية، التسامح.

المحور الثاني: دور الخدمة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية:

أولا: أهمية الخدمة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة:

تكمن أهمية الخدمة الاجتماعية في أنها من أهم الآليات التي تعمل مع المرأة في مختلف منظمات المجتمع المدني باعتبارها منظمات خدمات اجتماعية، صُمِّمت وأُنشئت لتزويدهم بمجموعة من الخدمات التي يحتاجون إليها ووضع البرامج والأنشطة المختلفة التي تساعدهم على التكيُّف(محمد احمد عبد الهادي،١٩٨٩: ٣٢٧)، وترجع أهمية الخدمة الاجتماعية في تنمية قيم المواطنة للمرأة في أن الخدمة الاجتماعية هي الأداة والمجال الخصب لتنمية قيم المواطنة خلال المواقف التي يمر بها أعضاء الجماعات في تفاعلاتهم معاً، وتتضمن فلسفتها خلق المواطن الصالح، استثمار العوامل المؤثرة على ديناميكية الجماعة لإحداث التنمية المطلوبة لقيم المواطنة واستخدام الجماعة في تنمية المواطنة من خلال المواقف التي يمر بها أعضاء الجماعة، كما أن الخدمة الاجتماعية تعتمد على مجموعة من المبادئ التي تعتبرها بمثابة موجِّه ومرشد للعمل مع الأفراد والجماعات التي يمكن استثمارها في تنمية قيم المواطنة للمرأة(سعيد يماني العوضى،١٩٩٨: ٤٠)، «وتقوم الخدمة الاجتماعية بدور هام وحيوي في العمل على غرس قيم المواطنة الصالحة في نفوس أفراد المجتمع وجماعاته وفي القيام بعملية التنشئة الاجتماعية وتزويد الأفراد بالقيم والاتجاهات البناءة معتمدة على الجماعة باعتبارها الأداة الفعّالة للتغيير وإكساب أعضائها خصائص وصفات وقيم المواطنة، وتهتم الخدمة الاجتماعية

بتنمية المسئولية الاجتماعية وتركيز اهتمامها في المصلحة العامة وخدمة المجتمع» (إبراهيم بيومي مرعي،١٩٨٥: ٨٦).

ثانياً: أهداف الخدمة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لدى المرأة:

تهدف الخدمة الاجتماعية إلى المساهمة في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة من خلال تحمُّل المسئولية، والمشاركة واحترام الأنظمة والقوانين واللوائح الداخلية بالمنظمة والمجتمع وتنمية المهارات الاجتماعية لديها ومنها مهارات التعامل مع الآخرين، واحترام الحقوق والواجبات وتتمثل الأهداف فيما يلي:

١- دراسة وتشخيص الموقف الراهن للمجتمع الليبي من ناحية، والتعرُّف على واقع الشخصية الليبية من ناحية أخرى والعوامل المرتبطة بهما والمؤثرة على تحقيق تنمية قيم المواطنة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها، خاصة تلك التي تهدد المواطنة سواء كانت مرتبطة بالسكان أنفسهم أو بالظروف المجتمعية السائدة.

٢- تحديد الآليات المجتمعية المساهمة في مواجهة الصعوبات التي تحول دون تحقيق المواطنة بالمجتمع الليبي، ومواجهة مشكلاته بما يدعم التفاعل بين المؤسسات المجتمعية من خلال الأنشطة التنسيقية لحل الصراعات وتسهيل الوعي المتبادل بينها وبين الارتقاء بمستوى كفاءتها وتطوير العمل بها (طلعت مصطفى السروجي،٢٠٠٢: ٢٢٣-٢٢٤).

٣- المساهمة في تحقيق الارتقاء المستمر في نوعية الحياة بمختلف أبعادها الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، مع توفير الخدمات اللازمة لسكان المجتمع الليبي، لتحقيق تنمية قيم المواطنة في إطار مراعاة البعد الاجتماعي وحماية الطبقات غير القادرة والاهتمام بالفئات المستضعفة، لتمكين كل الفئات من العطاء والتواصل والمشاركة في الارتقاء بالمجتمع.

٤ـ تدعيم القيم المواتية والضرورية لتحقيق المواطنة داخل المجتمع الليبي في إطار التحوُّلات والتغيُّرات المحلية والعالمية التي تؤثر عليه، وتهيئة المواطنين للتفاعل مع المتطلبات التي تفرضها تلك التحوُّلات والتعامل معها مما يوفر سياقاً قيمياً يضمن الأمن والأمان والانتماء والولاء للأفراد في المجتمع.

٥ـ المساهمة في تعميق الوعي بأهمية البعد الاجتماعي لدى المواطنين والقيادات السياسية وصانعي القرار والقيادات التنفيذية في مختلف المجالات بما يحقق مصالح الغالبية في المجتمع في إطار الأهداف والأولويات والبرامج وأساليب العمل لتحقيق المواطنة في المجتمع الليبي.

٦ـ المساهمة في وضع استراتيجية محددة لتنمية قيم المواطنة في المجتمع الليبي في ضوء الظروف المحلية والعالمية، بحيث تتضمن أهدافاً واقعية قابلة للترجمة إلى برامج ومشروعات محددة يمكن تنفيذها على مدى زمني محدد لتحقيق أهدافها من خلال إثراء قدرات المواطنين على التصدي للمشكلات والمساهمة في مواجهتها.

ويتضح مما سبق أن العلاقة بين تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية ومبادئ الخدمة الاجتماعية عن طريق:

أ- ضرورة شعور المرأة بالفخر والاعتزاز بوطنها، وتوفير حاجاتها الأساسية لتقبل على حب الوطن والإخلاص والولاء له.

ب- ضرورة التزام المرأة بقوانين الوطن وتقاليده، وتأدية دورها داخل المجتمع على أكمل وجه لضمان تقدمها وبقائها.

ج- المشاركة والاتصال والتفاعل مع الآخرين ضرورة حتمية لتنمية المواطنة للمرأة، والمقارنة الاجتماعية بين الآراء والأفكار والمعتقدات تعدُّ من أهم سبل تقدم المجتمع.

د- كلما زاد تماسك أفراد المجتمع أدى ذلك إلى وجود قيم المواطنة بين أبنائه من (الحب، المسئولية، التعاون، الديمقراطية، الانتماء، الولاء، المشاركة والعلم المثمر).

هـ- كلما زاد شعور المرأة داخل مجتمعها بإشباع حاجاتها واكتساب حقوقها كان هذا حافزاً لها للقيام بواجباتها ومسئولياتها داخل هذا المجتمع، وهو مطلب لمبدأ «المواطنة الحديثة».

ثالثاً: أسس الخدمة الاجتماعية وتنمية قيم المواطنة لدى المرأة:

١- الجانب المعرفي: يمكن إتاحة الفرصة لزيادة وعي المرأة بقيم المواطنة من خلال إثارة أفكارها ومساعدتها على طرح الأفكار والمقترحات من خلال تعريفها بمفهوم المواطنة، خصائصها، أبعادها، صورها، الحقوق والواجبات اللازمة لتدعيم حقوق المواطنة، صور تحملها للمسئولية، صور انتماء المرأة للمجتمع، الأنشطة التي تُسهم في تنمية قيم المواطنة لديها.

٢- الجانب المهاري: تبادل المرأة الأفكار والآراء حول مفهوم المواطنة، ومشاركتها في الاهتمام وتحمُّل المسئولية، تبادل الخبرات والمعارف والمعلومات اللفظية وغير اللفظية والأفكار والاتجاهات والقيم والعادات التي تتفق مع ثقافة المجتمع وتتم في إطار التعاون والتفاعل، تنمية الإحساس بالمسئولية واتخاذ القرار، تنمية قدرة المرأة على التفكير وطرح الأفكار وتوليدها، وقدرتها على إطلاق حرية الإبداع والتفكير، وإجادة مهارة الحوار الحر والتلقائي، وإدارة الوقت وبذل الجهد بفاعلية.

٣- الجانب الوجداني والسلوكي: ويُقصد به التأثير المتبادل من خلال التفاعل بين الأفراد لزيادة توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم لتفعيل المواطنة.

٤- الجانب السلوكي: بناءً على زيادة مظاهر المطالبة بالحقوق، فلابد من تنمية قدرات ومهارات النساء على التفكير الإبداعي، وأيضاً تكوين اتجاه مضاد للوسائل غير المشروعة في المطالبة بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعدم إقبال النساء نحوها مما يؤدي إلى تنمية المواطنة، حيث يمكن أن يحقق به طموحاتهن وآمالهن بعيداً عن الوهم والسلبية، فالسلوك هو نتاج التفكُّر، بمعنى أنه على قدر وعي النساء وفكرهن يسلكن السلوك الذي يترجم هذا الفكر والوعي.

رابعاً: أدوار الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة:

يتوقف نجاح أداء دور الإخصائي الاجتماعي على خبراته ومهاراته واتباع الأساليب والأدوات والاستراتيجيات والمبادئ المهنية في طريقة عمله واختيار ما يتلاءم منها مع الموقف المناسب لتحقيق هدفه، ومن هذه الأدوار ما يلي:

١- دور المكن: هنا يقوم الإخصائي بدعم المشاعر الإيجابية للمرأة ومنحها الأمل في التغيير، ومساعدتها على فهم نفسها واكتشاف قدراتها واستغلالها لصالحها وصالح الوطن، ومساعدة المنظمة على بدء الأنشطة التي تشارك فيها المرأة وتساعد على تنمية قيم المواطنة لديها.

٢- الدور التربوي: هنا يقوم الإخصائي بمساعدة المرأة على تعلُّم مهارات اجتماعية كالتعاون وحب المجتمع والوطن، وتكوين علاقات اجتماعية والاتصال ومهارات التوافق، وتزويد المرأة بمعارف ومعلومات حول قدراتها وإمكانياتها وكيفية استغلالها، وتقديم النصائح بالمشاركة في الأنشطة والمحافظة على نظام الدولة وممتلكاتها، والعمل على تنظيم الندوات والمحاضرات والمناظرات والمناقشات في الموضوعات التي تزيد من انتماء المرأة للأسرة والمجتمع.

٣- دور المعالج: هنا يقوم الإخصائي بمساعدة المرأة على تعديل أفكارها غير الصحيحة ومشاعرها السلبية وسلوكياتها غير المرغوبة التي تؤدي إلى إضعاف قيم المواطنة لديها، وتصحيح بعض أفكار المرأة حول المشاركة في الأنشطة المتاحة بالمنظمة وأهميتها في تنمية قيم المواطنة لديها.

٤- دور الوسيط: هنا يقوم الإخصائي بربط أفراد المجتمع بالمرأة والموارد المتاحة في المجتمع، لذا يجب إلمامه بالمواد والخدمات المتاحة لتحديد إمكانية التغيير وحل المشكلات.

٥- دور المطالب: هنا يقوم الإخصائي بالمطالبة بحقوق المرأة في ممارسة المواطنة وفي إشباع حاجاتها والمشاركة في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، واستثارة المؤسسات المجتمعية وقيادات المجتمع لتقديم الخدمات للمرأة التي تساعد على دعم انتمائها للوطن، وإثارة الرأي العام بقضايا المواطنة وكيفية العمل على دعم مواطنة المرأة.

٦- دور المدافع: وهنا يقوم الإخصائي بمساعدة المرأة على حماية حقوقها وتلقي الرعاية والخدمات التي تشبع احتياجاتها والدفاع عن حقوقها المشروعة والتأكُّد من وصول الحقوق لمستحقيها.

٧- دور الموصِّل للخدمات: يكون الإخصائي حلقة الوصل بين المرأة ومصادر الخدمات المقدمة لها، أي أنه يحرِّك المرأة نحو حقوقها القائمة في المجتمع التي يمكن أن تفيدها باستخدام مهارات ومعارف واتصالات.

٨- دور المرشد: يقوم الإخصائي بإرشاد المرأة لمعرفة حقوقها وتحقيق أهدافها والعمل على إيجاد الوسائل الفعّالة للحصول على حقوقها والتعامل معها بوعي وإدراك، يستطيع من خلال هذا الدور إرشاد النساء إلى رجال الدين والسياسة لتوعيتهن بالوسائل المشروعة في المطالبة بحقوقهن الشرعية.

٩- دور المساعد: ويقوم بمجموعة من الإجراءات والمهام التي يقوم بها في مساعدة المرأة وكل من يتعامل معها على فهم طبيعتها للتعامل معها، ومساعدة المرأة في معرفة المنظمات التي تقدم الخدمات.

١٠- دور المنشِّط: يسعى هنا الإخصائي لتحقيق تغيير أساسي في النظم الاجتماعية الخاصة بالمرأة والعمل على تحويل الموارد لصالح المرأة، باستخدام طرق الإجراء الاجتماعي الموجّه للدفاع عن حقوقها.

١١- دور المخطِّط: فيقوم الإخصائي بمساعدة المرأة على التخطيط الفعّال لكافة الأنشطة والبرامج المتنوعة التي تشبع مختلف الحاجات والرغبات وتحقق الهدف الأساسي لتلك الجماعة وهو تنمية قيم المواطنة.

سابعاً: دور منظمات المجتمع المدني في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة:

يتمثل المجتمع المدني في مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، حيث تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو منفعة اجتماعية للمجتمع ككل، كتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف، وهي بالتالي تنطوي على ثلاثة أركان أساسية وهي:

١. ارتباطها بالفعل الإرادي الحر (بمعنى أنه يقوم على مبادرات أهلية مجتمعية بإرادة أطرافه).

٢. لها إطار تنظيمي أو مؤسسي (يتم الاتفاق على شكله وصفته سواء كان نقابة أو جمعية أو حزبا).

٣. الثقافة المدنية، وهو عبارة عن ركن أخلاقي سلوكي يرتبط بقبول التعدُّد والاختلاف وإدارة الخلافات والصراعات والتسامح وقبول الآخر: الديني، السياسي، والعرقي.

وقد أشار(فدريكو مايور وآخرون،٢٠٠٢: ٤٦٦-٤٦٩) إلى أنه «يمكن النظر إلى علاقة المرأة بمنظمات المجتمع المدني على مستويين: يتمثل المستوى الأول في البرامج والأنشطة التي تتبناها المنظمات من أجل المرأة، والمستوى الثاني يتمثل في مشاركة المرأة كفاعلة في عمل هذه المنظمات والانخراط فيها، وكذلك المبادرة بتشكيل منظمات من خلال المرأة ومن أجلها، ويظهر دور المنظمات المختلفة ورسالتها المتمثلة في التعليم والتدريب من أجل قيم المواطنة التي يجب أن تدوم مادامت البشرية»، وتلعب منظمات المجتمع المدني دوراً هاماً في تكوين قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، من خلال ممارسة الأنشطة التي تقدمها في المجالات التثقيفية والسياسية والاجتماعية والفكرية والترويحية، باعتبارها وسائل هامة لإعداد المواطن الصالح، ويتضح ذلك من خلال مايلي:

١- تنمية الحث على القراءة، وإيجاد فرص التنافس في المجال الثقافي والفكري، وخاصة في الموضوعات التاريخية والوطنية والقضايا العامة.

٢- إعطاء النموذج والقدوة، من خلال التعريف بالشخصيات والرموز التي لعبت أدواراً هامة في التاريخ الليبي.
٣- تشجيع السياحة النسائية، للتعريف بالمناطق التاريخية والأثرية التي تعمِّق الشعور بالانتماء.
٤- تشجيع الحوار الفكري والثقافي بين النساء حول قضايا التنمية الشاملة والتحديات الداخلية والخارجية والسياسة العامة المتبعة، مع التأكيد على قيم التعددية وقبول الرأي الآخر.
٥- الانفتاح على العالم الخارجي والتبادل النسائي العربي والدولي، وتوسيع مشاركة المرأة في الحياة السياسية.
٦- رعاية الموهوبين والمبتكرين، مع دعم وتفعيل دور المرأة في الحياة العامة.
٧- اشتراك النساء في الأنشطة والبرامج داخل المنظمات وخارجها، وتنظيم ندوات للتوعية بالحقوق والواجبات تجاه البيئة.
٨- تنظيم محاضرات لتوضيح أهمية الحفاظ على البيئة واستثمارها وتنميتها، ودور المرأة بها.
٩- تكريم المتميزات في مشروعات حماية البيئة، والحث على مشاركتها في الأنشطة البيئية.
١٠- تعريف المرأة بالنماذج الناجحة في مجال النهوض بالبيئة للاقتداء بهم (أسامة محمود زيدان،٢٠١١: ٤٥).

المحور الثالث: دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية بعض قيم المواطنة لدى المرأة الليبية:

للتعرُّف على دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية بعض قيم المواطنة لدى المرأة الليبية قامت الباحثة أولاً بالتعرُّف على بعض الخصائص الديموجرافية الخاصة بعيِّنة الدراسة التي تتمثل في الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي، الوظيفة، ومدى ارتباطها بمعرفة أفراد العيِّنة بقيم المواطنة وكانت كالآتي:

جدول (١)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة قيم المواطنة

م	البيان	نعم		إلى حد ما		لا		مجموع	
		ك	٪	ك	٪	ك	٪	ك	٪
	الفئة العمرية								
١	أقل من ٣٠ سنة	٣	٪٣٣,٣	..	..	٦	٪٦٦,٧	٩	٪٧,٥
٢	٣٠-٣٥ سنة	٧	٪٣٨,٩	٤	٪٢٢,٢	٧	٪٣٨,٩	١٨	٪١٥
٣	٣٥-٤٠ سنة	٣٥	٪٥٩,٣	١٤	٪٢٣,٧	١٠	٪١٧	٥٩	٪٤٩,٢
٤	٤٠-٤٥ سنة	٢	٪٧,٧	..	..	٢٤	٪٩٢,٣	٢٦	٪٢١,٦
٥	٤٥ سنة فأكثر	..	..	..	..	٨	٪١٠٠	٨	٪٦,٧
	الحالة الاجتماعية								
١	عزباء	٣	٪٥٠	..	..	٣	٪٥٠	٦	٪٥
٢	متزوجة	٢	٪٥,٦	..	..	٣٤	٪٩٤,٤	٣٦	٪٣٠
٣	أرملة	٣٣	٪٥٦.٩	١٤	٪٢٤,١	١١	٪١٩	٥٨	٪٤٨,٣
٤	مطلقة	٩	٪٤٥	٤	٪٢٠	٧	٪٣٥	٢٠	٪١٦,٧
	المستوى التعليمي								
١	أميّة	..	..	٥	٪٤١,٧	٧	٪٥٨,٣	١٢	٪١٠
٢	تقرأ وتكتب	..	..	٥	٪١٣,٢	٣٣	٪٨٦,٨	٣٨	٪٣١,٧
٣	ابتدائي	٤	٪٢١	٥	٪٢٦,٤	١٠	٪٥٢,٦	١٩	٪١٥,٨
٤	متوسط	١٢	٪٦٠	٣	٪١٥	٥	٪٢٥	٢٠	٪١٦,٧
٥	فوق المتوسط	١٨	٪١٠٠	..	..	..	..	١٨	٪١٥
٦	جامعي	١٣	٪١٠٠	..	..	..	..	١٣	٪١٠,٨
	الوظيفة								
١	موظفة	٣٣	٪٨٤,٦	٦	٪١٥,٤	..	..	٣٩	٪٣٢,٥
٢	ربة منزل	١٤	٪١٧,٣	١٢	٪١٤,٨	٥٥	٪٦٧,٩	٨١	٪٦٧,٥
المجموع		٤٧	٪٣٩,٢	١٨	٪١٥	٥٥	٪٤٥,٨	١٢٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة وقعت بالفئة العمرية ٣٥: ٤٠ عاما بنسبة ٤٩,٢٪، ثم تلتها في الترتيب الفئة العمرية من٤٠ : ٤٥ عاما بنسبة ٢١,٦٪، جاء بعدها الفئة العمرية ٣٠ : ٣٥ عاما بنسبة ١٥٪، ثم الفئة العمرية أقل من٣٠ عاما بنسبة ٧,٥٪، وأخيراً الفئة العمرية ٤٥ عاما فأكثر بنسبة ٦,٧٪، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفتها لقيم المواطنة موزعة حسب الفئة العمرية، فقد بينت نتائج الدراسة الميدانية أن عيِّنة الدراسة بالفئة العمرية ٣٥ : ٤٠ عاما أكثر معرفة لقيم المواطنة من العيِّنة الأصغر سنا حيث وصلت نسبتهم إلى٥٩,٣٪؛ بينما بلغت نسبة معرفة السيدات بقيم المواطنة بين السيدات بالفئة العمرية ٣٠ : ٣٥ سنة ٣٨,٩٪، ووصلت النسبة بين السيدات بالفئة العمرية أقل من ٣٠ سنة ٣٣,٣٪، وأخيراً الفئة العمرية ٤٠ : ٤٥ عاما بنسبة ٧,٧٪، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم الخدمات التي تقدمها منظمات المجتمع المدني تتناسب مع هذه الفئة العمرية دون غيرها من باقي الفئات الأخرى.

كذلك يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة من السيدات الأرامل بنسبة ٤٨,٣٪، ثم يليها في الترتيب السيدات المتزوجات بنسبة٣٠٪، جاء بعدها في الترتيب السيدات المطلقات بنسبة ١٦,٧٪، وأخيراً الآنسات بنسبة ٥٪، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة، وفقاً لمعرفة قيم المواطنة موزعة وفقاً الحالة الاجتماعية، فقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن عيِّنة الدراسة أن الأرامل أكثر معرفة لقيم المواطنة، حيث وصلت نسبتهن إلى ٥٦,٩٪؛ بينما بلغت نسبة معرفة السيدات غير المتزوجات بقيم المواطنة بنسبة ٥٠٪، ووصلت النسبة بين السيدات المطلقات إلى ٤٥٪، وأخيراً السيدات المتزوجات بنسبة ٥,٦٪، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم أفراد العيِّنة المترددات على منظمات المجتمع المدني من الأرامل، وذلك نظراً للظروف التي تمر بها البلاد من حرب وعدم الاستقرار للحالة الأمنية، فأدى إلى ارتفاع عدد الوفيات في الرجال وبالتالي ارتفاع نسبة الأرامل.

كذلك يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة تجيد القراءة والكتابة بنسبة ٣١,٧٪، ثم يليها في الترتيب السيدات الحاصلات على مؤهل متوسط بنسبة ١٦,٧٪، ثم يليها في الترتيب السيدات الحاصلات على الشهادة الابتدائية بنسبة ١٥,٨٪، ثم يليها الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط بنسبة ١٥٪، جاء بعدها السيدات الحاصلات على مؤهل جامعي بنسبة ١٠,٨٪، وأخيراً الأميّات بنسبة ١٠٪، أما فيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفتهن لقيم المواطنة موزعة وفقاً للحالة التعليمية، فقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن عيِّنة الدراسة الحاصلات على مؤهل فوق المتوسط وجامعي أكثر معرفة لقيم المواطنة، حيث وصلت نسبتهن إلى١٠٠٪؛ بينما بلغت نسبة معرفة السيدات الحاصلات على تعليم متوسط بقيم المواطنة ٦٠٪، وأخيراً وصلت النسبة بين السيدات الحاصلات على الابتدائية ٢١٪.

كما يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة من السيدات ربات منازل بنسبة ٦٧,٥٪،

ثم يليها في الترتيب السيدات اللاتي يعملن بنسبة ٣٢,٥٪، وفيما يتعلق بالتوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة قيم المواطنة موزعة حسب الحالة الوظيفية، فقد بيّنت نتائج الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة للموظفات أكثر معرفة لقيم المواطنة حيث وصلت نسبتهن إلى ٨٤,٦٪؛ بينما بلغت نسبة معرفة السيدات ربات المنازل بقيم المواطنة بنسبة ١٧,٣٪، وقد يرجع ذلك إلى أن معظم سيدات العيِّنة المترددات على منظمات المجتمع المدني لا يعملن، وترى الباحثة أن المرأة الليبية تعاني من عدم المساواة مع الرجل في الحصول على فرصة العمل.

أولاً: قيمة الانتماء ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

عرّفت (أماني صالح،٢٠٠٨: ٥٠) الانتماء بأنه «شعور داخلي يجعل المواطن يعمل بحماس وإخلاص للارتقاء بوطنه والدفاع عنه، وهو حاجة اجتماعية تساعد الجماعة وتزيد من استقرارها، فالفرد يشعر بالانتماء إلى الأسرة وإلى الجماعة التي تمده بالسند، وهذا يتطلب قبول الفرد لحماية الجماعة وقبول جماعته له»، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة الانتماء لدى المرأة الليبية تبين الآتي:

جدول (٢)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى الانتماء

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٤٧	٣٩,٢٪
٢	إلى حد ما	١٨	١٥٪
٣	لا	٥٥	٤٥,٨٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة لا تعرف معنى الانتماء بنسبة ٤٥,٨٪، ثم تليها التي تعرف معنى الانتماء بنسبة ٣٩,٢٪، وأخيراً التي تعرف معنى الانتماء إلى حد ما بنسبة ١٥٪.

أما فيما يتعلق بمدلول قيمة الانتماء لدى المرأة الليبية يتضح من الجدول رقم(٣) أن معنى الانتماء لدى المرأة الليبية يتمثل في الحاجة إلى الارتباط بالجذور «الانتماء الأسري» بنسبة ٢٧,٢٪، يليها حب الوطن والتضحية من أجله بنسبة ٢٥,٩٪، ثم يليها القيام بالواجبات والمسئوليات تجاه الوطن بكفاءة وحماس بنسبة ١٧٪، وبعدها المشاركة التطوعية في المجتمع بنسبة ٨,٨٪، ثم الفخر بالعضوية في المجتمع بنسبة ٨,٢٪، وبعدها الدفاع عن الوطن أوقات السلم والحرب بنسبة ٧,٥٪، ويليها بنفس الترتيب كلٌ من إبداء الرأي لحل المشكلات المجتمعية، والمشاركة في الحياة الاجتماعية لصالح الوطن بنسبة٢ ٪، وأخيراً الاستعداد لتحمل مسئوليات قيادية بنسبة ١,٤٪.

جدول (٣)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة الانتماء لديها

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	الحاجة إلى الارتباط بالجذور «الانتماء الاسري"	٤٠	٪٢٧,٢	١
٢	حب الوطن والتضحية من أجله	٣٨	٪٢٥,٩	٢
٣	إبداء الرأي لحل المشكلات المجتمعية	٣	٪٢	٧
٤	الدفاع عن الوطن أوقات السلم والحرب	١١	٪٧,٥	٦
٥	المشاركة في الحياة الاجتماعية لصالح الوطن	٣	٪٢	٧
٦	المشاركة التطوعية في المجتمع	١٣	٪٨,٨	٤
٧	القيام بالواجبات والمسؤليات تجاه الوطن بكفاءة وحماس	٢٥	٪١٧	٣
٨	الاستعداد لتحمل مسئوليات قيادية	٢	٪١,٤	٨
٩	الفخر بعضويتي في المجتمع	١٢	٪٨,٢	٥

ويؤكد (عطا شقفة،٢٠١١: ٣٠) أن الانتماء والولاء الوطني ظاهرة اجتماعية مهمة وقضية علمية وسياسية، بل قضية أخلاقية بارزة، وذلك لأنها تعبرٌ عن موقف الإنسان ليس فقط من وطنه، بل أيضاً تعبرٌ عن موقف الإنسان من البيئة المحيطة به بعنصريها الإنساني والطبيعي، وترى الباحثة أن من أهم سمات المواطنة أن يكون لدى المواطن الانتماء والولاء لأسرته ووطنه والتضحية من أجله، والقيام بالواجبات والمسئوليات تجاه المجتمع، كما اتفقت مع دراسة (Binge Drinda, 2006:166) في أهمية التعرف على الطرق التي من خلالها يمكن تكوين قيم المواطنة ومعرفة الحقوق والواجبات والمسئوليات المرتبطة بها قِبل الوطن، كما أكدت مع (فهد الحبيب،٢٠٠٥: ٤٥) على أهمية مشاركة المواطن في الأعمال المجتمعية ومن أبرزها المشاركة التطوعية التي تسهم في خدمة الوطن وتعمل على تقوية أواصره بما يجسِّد المعنى الحقيقي للمواطنة، كما اتفقت مع دراسة (BeownKevin,2003:62) بأن التطوع غالباً ما يُنظر إليه على أنه العنصر الرئيسي في المشاركة المجتمعية النشطة والمواطنة السليمة.

جدول (٤)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمظاهر قيمة الانتماء لديها

م	البيان	الشعور بالحزن عند تشويه وإهانة صور المجتمع الليبي وقيادته		الفخر والاعتزاز بكونها ليبية	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	١٠٢	٪٨٥	١١٣	٪٩٤,٢
٢	إلى حد ما	١٨	٪١٥	٧	٪٥,٨
٣	لا	- -	- -	- -	- -
	الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠	١٢٠	٪١٠٠

ويوضح جدول(٤) ارتفاع نسبة السيدات الليبيات التي ترى أن تركز قيمة الانتماء في شعورها بالفخر بكونها ليبية، وبالحزن عند تشويه وإهانة صور المجتمع الليبي وقيادته، وذلك بنسبة٩٤,٢٪، ٨٥٪على التوالي، وهذا ما أكد عليه (فيصل الهاجري،٢٠٠٧) بأن من مقتضيات الانتماء أن يفتخر الفرد بالوطن وبالدفاع عنه والحرص على سلامته. كما ترى الباحثة أنه بالرغم من هذا فهناك قصور في دور منظمات المجتمع المدني في توفير فرص لتكوين صداقات جديدة ولإثراء الحوارات والمناقشات حول مشكلات المجتمع في الاتجاه نحو دعم ثقافة الانتماء وحب الوطن.

أما فيما يتعلق بفرص تكوين صداقات جديدة من خلال منظمات المجتمع المدني فجدول(٥) يوضح أن نسبة السيدات التي تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني لا توفر فرص لتكوين صداقات جديدة تصل إلى ٥٤٪ يليها٢٥٪ فقط للسيدات اللاتي ترى أن المنظمات توفر فرص لتكوين صداقات جديدة للمرأة الليبية إلى حد ما، ثم الرأي المؤيد أن منظمات المجتمع المدني توفر فرصا لتكوين صداقات جديدة بنسبة ٢٠,٨٪، وهذا ما أكد عليه (راشد الباز،٢٠٠٥: ٤٦) أن هناك قصورا في بعض الأجهزة والمؤسسات عن القيام بمهامها في مجالات كالتعليم والصحة والإعلام والشئون الاجتماعية والاقتصادية.

جدول (٥)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لتوفير منظمات المجتمع المدني فرص تكوين صداقات جديدة

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢٥	٢٠,٨٪
٢	الى حد ما	٣٠	٢٥٪
٣	لا	٦٥	٥٤٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بدور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة الانتماء لدى المرأة الليبية، فيتضح من الجدول (٦) أن تتمثل في الترتيب الأول في حثّها على الانتماء لأسرتها بنسبة في ١٠٠٪، يليها جعلها فخورة بعضويتها في المجتمع بنسبة ٨٨,٦٪، ثم إقامة ندوات عن حب الوطن والتضحية من أجله بنسبة ٨٢,٩٪، وأن أقل نسب تتمثل في مشاركتها في الدفاع عن وطنها وقت السلم والحرب، الاستماع إلى آرائها في كيفية مواجهة مشكلات المجتمع، وأخيراً حثها على القيام بواجباتها ومسئولياتها قِبل الوطن بنسب ٦٥,٧٪، ٦٢,٩٪ و٦٠٪ على التوالي.

جدول (٦)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة الانتماء للمرأة الليبية

م	قيمة الانتماء	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	حثّها على الانتماء لأسرتها	٣٥	٪١٠٠	١
٢	إقامة ندوات عن حب الوطن والتضحية من أجله	٢٩	٪٨٢,٩	٣
٣	الاستماع إلى آرائها في كيفية مواجهة مشكلات المجتمع	٢٢	٪٦٢,٩	٥
٤	مشاركتها في الدفاع عن وطنها وقت السلم والحرب	٢٣	٪٦٥,٧	٤
٥	جعلها فخورة بعضويتها في المجتمع	٣١	٪٨٨,٦	٢
٦	حثّها على القيام بواجباتها ومسؤلياتها قبل الوطن	٢١	٪٦٠	٦

وترى الباحثة أن عدم قيام المرأة الليبية بواجباتها ومسئولياتها، وعدم الاستماع إلى آرائها في كيفية مواجهة مشكلات المجتمع، وعدم المشاركة في الدفاع عن الوطن وقت السلم والحرب يرجع إلى حرمان المرأة في السنوات الماضية وخاصة في المناطق القبلية والبدوية نظراً للعادات والتقاليد السائدة التي تمنعها من أخذ دورها الريادي في كافة المناطق التي لم تصل إلى مستوى الوعي الثقافي الموجود بالمدن، وهنا يجب على المرأة أن تخوض معركة التغيير الشامل في كل البلاد مصحوبة بتغيير ثقافي للمجتمع بشكله الكلي.

ثانياً: قيمة المساواة ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

أشار(محمد فتحي موسي،٢٠٠٦: ٦٦) إلى "تأكيد الإسلام على المساواة بين البشر، فالبشر جميعاً في الحقوق والواجبات سواء"، وترى الباحثة أن المرأة الليبية كانت مهمشة سابقاً، ولم تنل حظها في المجال السياسي، الثقافي، والفكري، وبالرغم من حصول الكثير من النساء على فرص تعليم جيدة، إلا أن المرأة الريفية لم تجد الرعاية الصحية والتعليمية بشكل مناسب، كما ساعدت ثقافة المجتمع الليبي القبلي على عدم أخذ المرأة دورها القيادي، ومع حدوث انتخابات سياسية تم تسجيل أسماء النساء، إلا أن ثقافة المجتمع جعلت نسبة الاقتراع للمرأة متدنية، وفي مجال العمل أثبتت المرأة الليبية كفاءتها وقدرتها، ولم يكن بينها وبين الرجل تمييز في الأجر، ولكن هناك بينهما تمييز واضح في منح الدورات التدريبية وخاصة الخارجية، وتقلُّد المناصب القيادية العليا، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة المساواة لدى المرأة الليبية اتضح الآتي: يتضح من الجدول (٧) أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة لا تعرف معنى المساواة بنسبة ٤٠,٨٪، ثم تليها التي تعرف معنى المساواة إلى حد ما بنسبة ٣٧,٥٪ وأخيراً التي تعرف معنى المساواة بنسبة ٢١,٧٪ .

جدول (٧)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى المساواة

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢٦	٪٢١,٧
٢	إلى حد ما	٤٥	٪٣٧,٥
٣	لا	٤٩	٪٤٠,٨
	الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠

كما يتضح من الجدول (٨) أن معنى المساواة لدى المرأة الليبية يتمثل في المرتبة الأولى في التوزيع العادل في الدخل بنسبة ٣٢,٨٪، يليها عدم التمييز في التعامل مع الآخرين بنسبة ٣٢٪، ثم يليها المعاملة المتساوية بين المواطنين أمام القانون بنسبة ٢٣,٢٪، ويليها بنفس الترتيب كلٌ من نشر ثقافة الحقوق والواجبات، والحصول على الوظائف بناءً على الكفاءة بنسبة ٤,٨٪، وأخيراً تكافؤ الفرص بنسبة ٢,٤٪.

جدول (٨)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة المساواة لديها

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	نشر ثقافة الحقوق والواجبات	٦	٪٤,٨	٤
٢	عدم التمييز في التعامل مع الآخرين	٤٠	٪٣٢	٢
٣	التوزيع العادل في الدخل	٤١	٪٣٢ ,٨	١
٤	المعاملة المتساوية بين المواطنين أمام القانون	٢٩	٪٢٣,٢	٣
٥	تكافؤ الفرص	٣	٪٢,٤	٥
٦	الحصول على الوظائف بناءً على الكفاءة	٦	٪٤,٨	٤

ويؤكد (فؤاد عبد المنعم،٢٠٠٢: ١٧) أن المساواة من المبادئ التي نادى بها الإنسان منذ القدم ودعت إليها جميع الشرائع السماوية والفلسفات واستخدمتها الدساتير الحديثة بالتعبير عن مفهوم مؤداه أن الأفراد أمام القانون سواء دون تمييز بينهم بسبب الأصل أو الجنس أو الدين أو اللغة أو المركز الاجتماعي في اكتساب الحقوق وممارستها والتحمُّل بالالتزامات وأدائها، بالرغم من أن الراصد لأدبيات حقوق الإنسان الليبية يجد أن المرأة نظرياً وكأنها نالت كافة حقوقها وهي متساوية تماماً مع الرجل، سواء في الحقوق أو الواجبات، ويجد أن الفرصة متاحة أمامها لتولي كل الوظائف، ولها الحق في تقلُّد أي دور يتناسب معها وتأهيلها العلمي والفكري، وبالتالي يمكننا اعتبار هذه المكاسب إنسانية

للمرأة، ولكن في الحقيقة لا وجود لسياسة فعلية لتمتع المرأة بهذه المكاسب، حيث ظلت تلك السياسات مجرد سياسات بعيدة عن التطبيق العملي.

وترى الباحثة أن من حق المرأة الليبية أن تتساوى مع الرجل في السفر من وإلى ليبيا، وأكدت على ذلك مطالب المرأة الليبية في الدستور على أن تكفل الدولة للمرأة حق التنقل ونقل ممتلكاتها داخل وخارج البلاد دون قيد أو شرط، فهو امتداد للحرية الشخصية وهو بالأساس شرط وآلية لممارسة بقية الحقوق والحريات كحرية العمل والتعليم وتقلُّد المناصب القيادية.

وتأكد ذلك من خلال جدول(٩)، حيث بيّن أن جميع أفراد العيِّنة من السيدات الليبيات أشرن إلى عدد من الحقوق يجب حصول المرأة عليها لتحقيق المساواة بينها وبين الرجل، تتمثل في الحق في الجنسية بنسبة ٣٠,٩٪، حق التعليم بنسبة ٢٤,١٪، وحق الحصول على الرعاية الصحية بنسبة ١٩,٤٪ ، ثم حق العمل بنسبة ١٦,٨٪، وأخيراً الحق في التعبير عن رأيها بنسبة ٨,٩٪، وأكدت دراسة (أحمد الباز،٢٠١٥: ٢٧٥) أن حقوق المساواة تتمثل في المرتبة الأولى في الحق في العمل ثم الحق في التعليم والحق في الصحة والحق في الرعاية الاجتماعية، كما أكدت الباحثة على عدم وجود مساواة فعلية بين الرجل والمرأة الليبية فيما يتعلق بحقوق منح الجنسية للأطفال في حال زواجها بغير أجنبي، حيث أصدر مفتي ليبيا في ٢٠١٣ فتوى تطالب بعدم إبرام زواج النساء الليبيات اللواتي ينوين الزواج من أجانب، وقد نُفذت الفتوى على أساس خاص من قبل المأذونين، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لالتزامات ليبيا بموجب المادة (٢) من اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، كما أكدت مطالبة المرأة بالدستور على أن الحق في الجنسية حق أصيل لكل مواطن ومواطنة، ويكون ليبياً كل من وُلد لأب ليبي أو أم ليبية أو تحصل على جنسية ليبيا فيما بعد بمقتضى القانون، فترى الباحثة أنه من منطلق المواطنة ومبدأ المساواة في الحقوق والحريات، لا يُعقل تمكين الأب من منح جنسيته لأبنائه وحرمان الأم من ذلك.

جدول (٩)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً للحقوق التي تحقق المساواة للمرأة

م	البيان	التكرار	النسبة ٪	الترتيب
١	الحق في التعليم	٤٦	٢٤,١٪	٢
٢	الحق في العمل	٣٢	١٦,٨٪	٤
٣	الحق في الجنسية	٥٩	٣٠,٩٪	١
٤	حق الحصول على الرعاية الصحية	٣٧	١٩,٤٪	٣
٥	حق التعبير عن الرأي	١٧	٨,٩٪	٥

أما فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة الليبية في نوعية الأعمال المسندة إليهم فجدول(١٠) يوضح أن نسبة السيدات التي تشير إلى أن منظمات المجتمع المدني لا تساهم في تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة الليبية في نوعية الأعمال المسندة إليهم تصل إلى ٦٥,٨٪ يليها ١٨,٤٪ فقط للسيدات اللاتي يرين عكس ذلك، ثم الرأي المؤيد أن منظمات المجتمع المدني تساهم في تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة الليبية في نوعية الأعمال المسندة إليهم إلى حد ما بنسبة ١٥,٨٪.

جدول (١٠)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لدور منظمات المجتمع المدني في تضييق الفجوة القائمة بين الرجل والمرأة الليبية في نوعية الأعمال المسندة إليهم

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢٢	١٨,٤٪
٢	إلى حد ما	١٩	١٥,٨٪
٣	لا	٧٩	٦٥,٨٪
	الاجمالي	١٢٠	١٠٠٪

وترى الباحثة أن المواطنة تقوم على إقرار المساواة بين الليبيين والليبيات أمام القانون في الحقوق والحريات مع ضمان حقهم في الاختلاف وتمكينهم من فرص وإمكانيات التعبير عن أوجه هذا الاختلاف، وفيما يتعلق بدور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة المساواة لدى المرأة الليبية، فيتضح من الجدول (١١) أن تتمثل في الترتيب الأول في نشر ثقافة الحقوق والواجبات بنسبة ٦٣٪، يليها جعلها تتعامل بمساواة مع الجميع بنسبة ٥٧,١٪، ثم تدريبها على كيفية إبداء رأيها بنسبة ٤٨,٦٪، وأن أقل نسب تتمثل في عدم التمييز في التعامل مع الآخرين، مساعدتها في الحصول على الوظيفة التي تناسب كفاءتها وأخيراً عقد مناقشات حول التوزيع العادل للدخل بنسب ٤٢,٨٪،٣٧,١٪، و٣٤,٣٪ على التوالي.

جدول (١١)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة المساواة للمرأة الليبية

م	قيمة المساواة	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	نشر ثقافة الحقوق والواجبات	٢٢	٦٢,٩٪	١
٢	عدم التمييز في التعامل مع الآخرين	١٥	٤٢,٨٪	٤
٣	جعلها تتعامل بمساواة مع جميع المواطنين	٢٠	٥٧,١٪	٢
٤	مساعدتها في الحصول على الوظيفة التي تناسب كفاءتها	١٣	٣٧,١٪	٥
٥	تدريبها على كيفية إبداء رأيها	١٧	٤٨,٦٪	٣
٦	عقد مناقشات حول التوزيع العادل للدخل	١٢	٣٤,٣٪	٦

ثالثاً: قيمة الديمقراطية ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

"الديمقراطية هي حكم الشعب بالشعب وللشعب"، أي أن تكون السلطة في أيدي جميع فئات الشعب دون أن تستأثر بها فئة أو طبقة واحدة" (محمد نصر مهنا،١٩٩٩: ١١٢)، وترى الباحثة أن تجاهل رأي المرأة الليبية بالمجتمع يجعلها ترى الديمقراطية شيئا من وحي الخيال لا يطبق على أرض الواقع، مما يجعلها غاضبة، لذا يجب على جميع مؤسسات المجتمع المدني تغيير هذه الصورة، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة الديمقراطية لدى المرأة الليبية اتضح الآتي:

يتضح من الجدول(١٢) أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة لا تعرف معنى المساواة بنسبة ٥٨,٤٪، ثم تليها التي تعرف معنى الديمقراطية إلى حد ما بنسبة ٢٣,٣٪، وأخيراً التي تعرف معنى الديمقراطية بنسبة ١٨,٣٪.

جدول (١٢)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى الديمقراطية

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢٢	١٨,٣٪
٢	الى حد ما	٢٨	٢٣,٣٪
٣	لا	٧٠	٥٨,٤٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول (١٣) أن معنى الديمقراطية لدى المرأة الليبية يتمثل في المرتبة الأولى في احترام الرأي بنسبة ٣١,٧٪، يليها بنفس الترتيب كلٌ من الحرية في التعبير عن الرأي والحق في التصويت بنسبة ١٤,٣٪، ثم يليها الحرية المطلق بنسبة١١,٩٪، وبعدها بنفس الترتيب لكلٍ من السلطة في يد الشعب وليس الحكومة، والحق في الترشيح لمناصب سياسية بنسبة١١,١٪، ثم الحق في تقديم الشكاوي ضد المسئولين عن تقصيرهم بنسبة ٢,٤، وأخيراً يأتي بنفس الترتيب لكلٍ من عدم التدخل في شئون الآخرين، والتشاور مع الآخرين وأخذ النصيحة منهم بنسبة ١,٦٪، وقد أكد (علي ليلة،٢٠٠٧: ٩٠) أن صفات الاستبدادية وحكم الفرد المطلق وتهميش رأي الأغلبية والانصياع لرأي القلة وأحياناً كثيرة لرأي واحد مما يؤدي إلى تهميش غالبية شرائح المجتمع من المشاركة الاجتماعية والإسهام في تحقيق التنمية والأمن للوطن.

جدول (١٣)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة الديمقراطية لديها

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	احترام الرأي	٤٠	٣١,٧٪	١
٢	الحرية المطلقة	١٥	١١,٩٪	٣
٣	الحرية في التعبير عن الرأي	١٨	١٤,٣٪	٢
٤	عدم التدخل في شئون الآخرين	٢	١,٦٪	٦
٥	السلطة في يد الشعب وليس الحكومة	١٤	١١,١٪	٤
٦	التشاور مع الآخرين وأخذ النصيحة منهم	٢	١,٦٪	٦
٧	الحق في تقديم الشكاوي ضد المسئولين عن تقصيرهم	٣	٢,٤٪	٥
٨	الحق في التصويت	١٨	١٤,٣٪	٢
٩	الحق في الترشيح لمناصب سياسية	١٤	١١,١٪	٤

كما تبين من جدول (١٤) ارتفاع نسبة السيدات الليبيات اللاتي إلى حدٍ ما يعرفن الأحزاب السياسية بنسبة ٧٠٪، يليها نسبة السيدات اللاتي يعرفن الأحزاب السياسية بنسبة ١٧,٥٪، وأخيراً السيدات الليبيات اللاتي لا يعرفن الأحزاب السياسية بنسبة ١٢,٥٪، كما تؤكد الباحثة أن نصيب النساء في القوائم الحزبية أصبح أوفر حظاً حيث وصلت ٣٠ امرأة لمقاعد المؤتمر الوطني، وذلك بفضل ما نص عليه قانون الانتخابات في مبدأ التناوب بين المرشحين بنظام القائمة، وتتطلع المرأة الليبية إلى أن يتضمن الدستور المقبل للبلاد حق المرأة في ضرورة وجودها الفعلي على مستوى قيادة النقابات، والروابط المهنية التي حُرمت منها من المشاركة فيها طيلة السنوات الماضية.

جدول (١٤)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة المرأة الليبية للأحزاب السياسية

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢١	٪١٧,٥
٢	إلى حد ما	٨٤	٪٧٠
٣	لا	١٥	٪١٢,٥
	الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠

أما فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في تأكيد حرية التعبير في الحوار وممارسة السلوك الديمقراطي لدى المرأة الليبية فجدول (١٥) يوضح أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة ترى أن منظمات المجتمع المدني لا تهتم بتأكيد حرية التعبير في الحوار وممارسة السلوك الديمقراطي لتنمية قيم المواطنة بنسبة ٦٣,٣٪، يليها التي ترى أن هذه المنظمات تهتم بحرية التعبير في الحوار وممارسة السلوك الديمقراطي لتنمية قيم المواطنة إلى حد ما بنسبة٢٤,٢٪، وأخيراً التي ترى أن تلك المنظمات تهتم بحرية التعبير في الحوار وممارسة السلوك الديمقراطي لتنمية قيم المواطنة بنسبة ١٢,٥٪.

جدول (١٥)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لدور منظمات المجتمع المدني في تأكيد ممارسة السلوك الديمقراطي لديها

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	١٥	٪١٢,٥
٢	إلى حد ما	٢٩	٪٢٤,٢
٣	لا	٧٦	٪٦٣,٣
	الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠

وبالرجوع إلى دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة الديمقراطية لدى المرأة الليبية يتضح من الجدول (١٦) أن تتمثل في الترتيب الأول في تمكينها من تمسكها بحقها في كل الظروف بنسبة في ٧١,٤٪، يليها حثها على الإدلاء بصوتها في الانتخابات بنسبة ٦٥,٧٪، ثم مساعدتها في عدم التدخل في شئون الآخرين بنسبة ٦٢,٩٪، بعدها مساعدتها في تقبل النصيحة والمشورة بنسبة ٥٧,١٪، بينما جاء في نفس الترتيب كلٌ من مساعدتها في أن تحترم الآراء ومساعدتها في التعبير عن رأيها بنسبة

٥١,٤٪، وأخيراً حثّها في المشاركة السياسية بنسبة ٤٨,٦٪، وترى الباحثة أن وصول النساء إلى مواقع القرار السياسي يمكّنهن من إحداث تغيرٌ ملموس فيما يخص وضع النساء ومكانتهن في المجتمع ومساهمتهن في تصوُّر السياسات العامة بنظرة بديلة لهذه السياسات.

جدول (١٦)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة الديمقراطية للمرأة الليبية

م	قيمة الديمقراطية	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	مساعدتها في أن تحترم الآراء	١٨	٥١,٤٪	٥
٢	مساعدتها في التعبير عن رأيها	١٨	٥١,٤٪	٥
٣	مساعدتها في عدم التدخل في شئون الآخرين	٢٢	٦٢,٩٪	٣
٤	مساعدتها في تقبل النصيحة والمشورة	٢٠	٥٧,١٪	٤
٥	تمكينها من تمسكها بحقها في كل الظروف	٢٥	٧١,٤٪	١
٦	حثها في المشاركة السياسية	١٧	٤٨,٦٪	٦
٧	حثها على الإدلاء بصوتها في الانتخابات	٢٣	٦٥,٧٪	٢

رابعاً : قيمة المشاركة ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

تعني المشاركة إفساح المجال أمام الفرد لإبداء الرأي والمشاركة في رسم السياسة الداخلية من خلال إقرار مبدأ الحقوق والواجبات عبر الأنشطة السياسية والاجتماعية (كمال مجيدـ ٢٠٠٠: ١٠٣)، وبالرغم من مشاركة المرأة الليبية في الحياة السياسية مؤخراً إلا أنه مازال هناك تمييز بين الرجل والمرأة، كذلك الادعاء بأن المرأة الليبية تتمتع بحق تمثيل بلادها فهو شكلي ولا أثر له على أرض الواقع، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة المشاركة لدى المرأة الليبية اتضح الآتي:

جدول (١٧)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى المشاركة

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٢٦	٢١,٧٪
٢	إلى حد ما	٢٥	٢٠,٨٪
٣	لا	٦٩	٥٧,٥٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة لا تعرف معنى المشاركة بنسبة ٥٧,٥٪، ثم تليها التي تعرف معنى المشاركة ٢١,٧٪، وأخيراً التي تعرف معنى المشاركة إلى حد ما بنسبة بنسبة ٢٠,٨٪.

ويتضح من الجدول رقم (١٨) أن معنى المشاركة لدى المرأة الليبية يتمثل في المرتبة الأولى في المشاركة في التصويت والانتخاب ٣٦,٨٪، يليها المشاركة في السياسة وتنمية وعي المرأة السياسي بنسبة ١٧,١٪، ثم يليها المشاركة في تحمل أعباء الوطن بنسبة ١٥,٨٪، وبعدها المشاركة في حل مشكلات الوطن بنسبة ١٣,٢٪، ثم المشاركة في مناقشة القضايا العامة بنسبة ٩,٢٪، وبعدها المشاركة في الأحزاب السياسية بنسبة ٥,٢٪، وأخيراً يأتي المشاركة في حملات الضغط على الحكومة لتغيير سياستها بنسبة ٢,٦٪، وهذا ما أكد عليه (فيصل الهاجري،٢٠٠٧: ٨٠)، أن أول حق من الحقوق السياسية هو الحق في التصويت والانتخاب، ثم الحق في الانضمام إلى أي تنظيمات سياسية مشروعة، كما أكدت مطالب المرأة الليبية في الدستور على أن تلتزم الدولة باتخاذ التدابير الكفيلة بضمان تمثيل المرأة بنسبة لا تقل عن ٤٥٪ في جميع المجالس المنتخبة، مع الالتزام بضمان التمثيل العادل للمرأة في المقاعد المخصصة لها، كما أكدت أيضاً على التزام الدولة باتخاذ الضمانات المناسبة لتمثيل المرأة في الهياكل القيادية للأحزاب والنقابات لضمان مشاركتها.

جدول (١٨)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة المشاركة لديها

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	المشاركة في مناقشة القضايا العامة	٧	٩,٢٪	٥
٢	المشاركة في السياسة وتنمية وعي المرأة السياسي	١٣	١٧,١٪	٢
٣	المشاركة في الأحزاب السياسية	٤	٥,٣٪	٦
٤	المشاركة في التصويت والانتخاب	٢٨	٣٦,٨٪	١
٥	المشاركة في حملات الضغط على الحكومة لتغيير سياستها	٢	٢,٦٪	٧
٦	المشاركة في تحمُّل أعباء الوطن	١٢	١٥,٨٪	٣
٧	المشاركة في حل مشكلات الوطن	١٠	١٣,٢٪	٤

وترى الباحثة أن المرأة الليبية لها دور إيجابي داخل المجتمع يتمثل في مشاركتها في التنظيمات النسائية ومهامها داخل المجتمع، واتضح ذلك من جدول(١٩) حيث ارتفعت نسبة السيدات الليبيات اللاتي يشاركن إلى حد ما في تنظيم نسائي ينمِّي لديها بعض المعارف عن أدوارها ومهامها لدى المجتمع بنسبة ٣٨,٣٪، يليها التي لا تشارك في أي تنظيم نسائي بنسبة ٣٦,٧٪، وأخيراً نسبة السيدات

التي تشارك في تنظيم نسائي ينمِّي معارفهن عن أدوارها بالمجتمع بنسبة ٢٥٪، وعلى جانب آخر فقد تبين ارتفاع نسبة النساء الليبيات غير المشاركات في مسيرة الديمقراطية لحل المشكلات المجتمعية بنسبة ٦٩,٢٪، يليها التي تشارك إلى حد ما في ذلك بنسبة ١٧,٥٪، وأخيراً التي تشارك في مسيرة الديمقراطية لحل المشكلات المجتمعية بنسبة ١٣,٣٪، وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى العادات والتقاليد المانعة لذلك، كما أن المرأة الليبية ليس لديها إلمام بالقضايا المحلية والعالمية والقدرة على المشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع نتيجة عدم وجود سيدات مدربات على هذه البرامج، كذلك ذهاب المرأة الليبية لهذه المنظمات يتم للحصول على المنح المادية فقط، وتصل نسبة السيدات اللاتي ليس لديهن إلمام بالقضايا المحلية والعالمية والقدرة على المشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع إلى ٧٢,٥٪، يليها السيدات اللاتي لديهن إلمام بالقضايا المحلية والعالمية بنسبة ١٤,٢٪، وأخيراً تصل نسبة السيدات الليبيات اللاتي إلى حد ما لديهن إلمام بالقضايا المحلية والعالمية والقدرة على المشاركة بفاعلية في خدمة المجتمع إلى ١٣,٣٪.

جدول (١٩)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمظاهر قيمة المشاركة لديها

م	البيان	المشاركة في تنظيم نسائي		المشاركة في حل المشكلات		الإلمام بالقضايا المحلية وخدمة المجتمع	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٣٠	٢٥٪	١٦	١٣,٣٪	١٧	١٤,٢٪
٢	إلى حد ما	٤٦	٣٨,٣٪	٢١	١٧,٥٪	١٦	١٣,٣٪
٣	لا	٤٤	٣٦,٧٪	٨٣	٦٩,٢٪	٨٧	٧٢,٥٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪	١٢٠	١٠٠٪	١٢٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في التأكيد على دور المرأة الليبية في التنمية فجدول(٢٠) يوضح أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة ترى أن منظمات المجتمع المدني لا تؤكد على دور المرأة في التنمية بنسبة ٥٢,٥٪، يليها التي ترى أن منظمات المجتمع المدني تؤكد على دور المرأة في التنمية إلى حد ما بنسبة ٤٠٪، وأخيراً التي ترى أن منظمات المجتمع المدني تؤكد على دور المرأة في التنمية بنسبة ٧,٥٪.

جدول (٢٠)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لدور منظمات المجتمع المدني في التأكيد على دور المرأة في التنمية

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٩	٧,٥٪
٢	إلى حد ما	٤٩	٤٠٪
٣	لا	٦١	٥٢,٥٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

وتؤكد دراسة (صفاء منير،٢٠٠٧) على أهمية دور منظمات المجتمع المدني التي تنفرد عن غيرها بالمسئولية الكبيرة في تنمية قيم المواطنة وتشكيل شخصية المواطنة والتزاماتها، وتزويدها بالمهارات اللازمة من أجل أداء دورها بشكل يحقق المواطنة الصالحة في المجتمع والارتقاء به وبالتالي رفع عجلة التنمية.

جدول (٢٠)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة المشاركة للمرأة الليبية

م	قيمة المشاركة	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	حثّها على المشاركة بالأحزاب السياسية	١٤	٤٠٪	٥
٢	مساعدتها على الترشُّح في المناصب السياسية	١٥	٤٢,٨٪	٤
٣	إقامة مؤتمرات تهدف إلى تحمُّل أعباء الوطن	١٨	٥١,٤٪	٣
٤	توضيح أهمية الإدلاء بصوتها الانتخابي	٢٥	٧١,٤٪	١
٥	إقامة المناظرات حول مناقشة قضايا المجتمع	٢٤	٦٨,٥٪	٢
٦	وضع الاستراتيجيات الخاصة بحملات الضغط السلمي على الحكومة	١٤	٤٠٪	٥

أما فيما يخص دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة المشاركة لدى المرأة الليبية، فيتضح من جدول (٢١) أنها تتمثل في الترتيب الأول في توضيح أهمية الإدلاء بصوتها الانتخابي بنسبة ٧١,٤٪، يليها إقامة المناظرات حول مناقشة قضايا المجتمع بنسبة ٦٨,٥٪، ثم إقامة مؤتمرات تهدف إلى تحمل أعباء الوطن بنسبة ٥١,٤٪، بينما أقل نسب في مساعدتها على الترشح في المناصب السياسية بنسبة ٤٢,٨٪ وأخيراً جاء بنفس الترتيب حثّها على المشاركة بالأحزاب السياسية ووضع الاستراتيجيات الخاصة بحملات الضغط السلمي على الحكومة بنسبة ٤٠٪.

وترى الباحثة أن ذلك يرجع إلى فشل الدولة الليبية في إدخال تغييرات جوهرية، بحسب ما نصت عليه التوصية (٩٣-٢٦) التي تقضي بأن "تعزِّز التدابير والسياسات الرامية إلى تعزيز دور المرأة ومشاركتها بفاعلية في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد"، أو التوصية (٩٣-٣٣) بأن تدأب على اتخاذ تدابير عملية لضمان المشاركة الفعّالة للمرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتؤكد الباحثة على أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية بقيت متدنية جداً على مر السنوات الثلاث الماضية، برغم أن النساء يمثلن نسبة٤٩٪ من المواطنين الليبيين وهو أمر مخالف لالتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي الذي يلزم الدولة بضمان قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة مع الرجال كما هو محدد في المادة (٧) من اتفاقية القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة والمادة (٢٥) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

خامساً: قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

تتمثل المسئولية الاجتماعية في قدرة الفرد على تحمُّل واجبات الالتزام بإرادته الحرة وقدرته على أن يفي بالتزاماته متحملاً لمسئولية النتائج، وفي إطار يؤدية الفرد في شبكة النسيج المجتمعي وبين الصور الرمزية التي يتبناها الفرد حول مستقبل المجتمع ومكانته، ويرتبط مفهوم العدالة بمفهوم الحرية والمساواة في الفرص والحقوق وإشباع حاجات المواطنين.

وترى الباحثة عدم تحقُّق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع لما تتعرض له المرأة الليبية من تفرقة بينها وبين الرجل في كافة المجالات وعدم احترام آرائها وعدم اقتحامها فى الحياة السياسية كحقها في الترشُّح للبرلمان مع عدم وجود ممثل للعنصر النسائي داخل الحكومة السابقة، مما يحتم على منظمات المجتمع المدني وضع برامج متخصصة لمواجهة العنف في أولوياتها، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية لدى المرأة الليبية اتضح من جدول (٢٢) أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة لا تعرف معنى قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية بنسبة ٦١,٧٪، ثم تليها التي تعرف معنى المسئولية والعدالة الاجتماعية ٢٧,٧٥ وأخيراً التي تعرف معنى المسئولية والعدالة الاجتماعية إلى حد ما بنسبة ١٠,٨٪.

جدول (٢٢)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى المسئولية والعدالة الاجتماعية

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٣٣	٪٢٧,٥
٢	إلى حد ما	١٣	٪١٠,٨
٣	لا	٧٤	٪٦١,٧
	الإجمالي	١٢٠	٪١٠٠

كما يتضح من الجدول (٢٣) أن معنى المسئولية والعدالة الاجتماعية لدى المرأة الليبية يتمثل في المرتبة الأولى في المحافظة على الممتلكات العامة بنسبة٣١,٣٪، يليها المساهمة في الأعمال التي تخدم الوطن بنسبة٢٣,١٪، ثم يليها احترام القانون بنسبة١٢,٧٪، وبعدها بنفس الترتيب لكلٍ من المحافظة على موارد المجتمع والمشاركة في مشروعات الخدمة العامة بنسبة١٠,٤٪، وبعدها التبرع للمنظمات والجمعيات بالمال بنسبة٩,٧٪، وأخيراً يأتي عدم إهدار المال العام بنسبة٢,٢٪، أما العدالة الاجتماعية أو الموضوعية من وجهة نظر(فرانك بيلي،٢٠٠٤ :٢٦٧) تتمثل في الاهتمام بمجتمع عادل منصف، والتساؤل حول المعايير التي يتم تطبيقها للحصول على هذا المجتمع ومن يقرر كيفية تطبيق هذه المعايير.

جدول (٢٣)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	احترام القانون	١٧	٪١٢,٧	٣
٢	تحمُّل المسئولية نحو المحافظة على موارد المجتمع	١٤	٪١٠,٤	٤
٣	التبرع للمنظمات والجمعيات بالمال	١٣	٪٩,٧	٥
٤	المساهمة في الأعمال التي تخدم الوطن	٣١	٪٢٣,١	٢
٥	المحافظة على الممتلكات العامة	٤٢	٪٣١,٣	١
٦	المشاركة في مشروعات الخدمة العامة	١٤	٪١٠,٤	٤
٧	عدم إهدار المال العام	٣	٪٢,٢	٦

كما تبين من جدول (٢٤) أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة ترى أن العدالة الاجتماعية تكفل ضمان معادلة بين الحقوق والواجبات إلى حد ما بنسبة ٥١,٦٪، يليها التي ترى أن العدالة الاجتماعية تكفل ضمان معادلة بين الحقوق والواجبات بنسبة ٣١,٧٪، وأخيراً التي لا ترى أن العدالة الاجتماعية تكفل ضمان معادلة بين الحقوق والواجبات بنسبة ١٦,٧٪، وتتفق الباحثة مع (يوشا جيورجي Uasha George, 2003 :86) في أن الاقتناع بحقوق الإنسان شرط أساسي لممارسة حقوق المواطنة، وأوضحت عيِّنة دراسته أن معنى المواطنة هو علاقة متبادلة بين الدولة والأفراد وتشمل الحقوق والواجبات، بالإضافة إلى ذلك اتضح من خلال الدراسة الميدانية أن جميع أفراد العيِّنة اتفقوا على ضرورة تحقيق العدالة في المجتمع ومحاسبة الفاسدين بنسبة ١٠٠٪، وترى الباحثة أن اتفاق جميع أفراد العيِّنة على ذلك يرجع إلى المعاناة والظلم التي تعاني منها المرأة الليبية وعدم حصولها على التقدير الكافي من المجتمع وعدم حصولها على معظم حقوقها التي كفلها لها المجتمع التي تم حجبها عنها عن طريق بعض المسئولين الذين لا يتم محاسبتهم.

جدول (٢٤)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمظاهر قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية لديها

م	البيان	العدالة الاجتماعية تكفل ضمان معادلة بين الحقوق والواجبات		موافقة المرأة على ضرورة تحقيق العدالة بالمجتمع ومحاسبة الفاسدين	
		التكرار	النسبة ٪	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٣٨	٣١,٧٪	١٢٠	١٠٠٪
٢	إلى حد ما	٦٢	٥١,٦٪	- -	- -
٣	لا	٢٠	١٦,٧٪	- -	- -
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪	١٢٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بدور منظمات المجتمع المدني في إعداد برامج تهدف لمواجهة قضايا المرأة فجدول (٢٥) فيوضح أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة ترى أن منظمات المجتمع المدني لا تقوم بإعداد برامج تهدف لمواجهة قضايا المرأة بنسبة ٥٢,٥٪، يليها التي ترى أن منظمات المجتمع المدني تقوم بإعداد برامج تهدف لمواجهة قضايا المرأة بنسبة ٢٧,٥٪، وأخيراً التي ترى أن تلك المنظمات تقوم بإعداد برامج تهدف لمواجهة قضايا المرأة إلى حد ما بنسبة ٢٠٪.

جدول (٢٥)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لدور منظمات المجتمع المدني في إعداد برامج تهدف لمواجهة قضايا المرأة

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٣٣	٢٧,٥٪
٢	إلى حد ما	٢٤	٢٠٪
٣	لا	٦٣	٥٢,٥٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

ويتضح من الجدول (٢٦) أن دور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية لدى المرأة الليبية يتمثل في الترتيب الأول في حثِّها على التبرع بالوقت والمال للمنظمات والجمعيات الأهلية بنسبة٦٠٪، يليها استخدام الإعلام في تنمية قيمة المسئولية الاجتماعية للمرأة بنسبة٤٥,٧٪، ثم إقامة ورش عمل للمحافظة على موارد المجتمع وإقامة ندوات توضح كيفية احترام الدستور والقانون بنفس النسبة ٤٢,٨٪، بينما أقل نسب تتمثل في استخدام تكتيك الإقناع في حثِّهن على دفع الضرائب بنسبة٤٠٪ وأخيراً استخدام استراتيجية الضغط في تأدية خدمة وطنها بنسبة ٣٤,٣٪.

جدول (٢٦)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية

م	قيمة المسئولية والعدالة الاجتماعية	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	استخدام تكتيك الإقناع في حثِّهن على دفع الضرائب	١٤	٤٠٪	٤
٢	إقامة ندوات توضح كيفية احترام الدستور والقانون	١٥	٤٢,٨٪	٣
٣	استخدام استراتيجية الضغط في أن تؤدي خدمة وطنها	١٢	٣٤,٣٪	٥
٤	استخدام الإعلام في تنمية قيمة المسئولية الاجتماعية للمرأة	١٦	٤٥,٧٪	٢
٥	إقامة ورش عمل للمحافظة على موارد المجتمع	١٥	٤٢,٨٪	٣
٦	حثِّها على التبرع بالوقت والمال للمنظمات والجمعيات الأهلية	٢١	٦٠٪	١

وهذا ما أشارت إليه (سامية بارح،٢٠٠٦) حيث رأت أن المواطنة هي الشعور بالولاء والانتماء للوطن، وأن المواطن له مجموعة من الحقوق، وعليه مجموعة من الواجبات، كما رأت أن قيمة المواطنة هي "المشاركة السياسية وتحمل المسئولية والعدالة الاجتماعية في التوزيع بين الأفراد"، وقد أكدت نتائجها ضرورة غرس قيم المواطنة في نفس المواطن من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية المختلفة، كذلك نشر الوعي حول مفهوم المواطنة من خلال وسائل الإعلام المختلفة وأهم القضايا المرتبطة به والقيم المطلوبة لتوعية أفراد المجتمع بها.

سادساً: قيمة التسامح ودور الخدمة الاجتماعية في تنميتها لدى المرأة الليبية:

يرى (بسيوني إبراهيم أبو حلاوة،٢٠١٢: ١١٧) أن قيمة التسامح "تتضمن العديد من الحقوق مثل قبول اختلاف الثقافات، الاعتراف بحقوق الأفراد كاختيار المعتقدات والقبول والتقبُّل، العدل، سعة الصدر، التفاعل، الألفة، الحب والسلام"، وترى الباحثة أن قيمة التسامح هي القيمة الوحيدة التي تعرفها المرأة الليبية، وهذا يدل على غريزتها العالية في التسامح على عكس القيم الأخرى التي من الممكن اكتسابها وفقاً لهذا، فيجب على الدولة بكافة منظماتها تغيير ثقافة المجتمع نحو المرأة ومحاولة تنمية قدراتها لتساهم في تنمية المجتمع، وهنا يظهر دور الخدمة الاجتماعية من خلال الإخصائي الاجتماعي الذي يعمل على تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية، حيث تعمل على تكوين مواطنة واعية ممارسة لحقوقها وواجباتها في إطار المجتمع الذي تنتمي إليه، ووفقاً للدراسة الميدانية لتوضيح قيمة التسامح لدى المرأة الليبية اتضح الآتي:

جدول (٢٧)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمعرفة معنى التسامح

م	البيان	التكرار	النسبة ٪
١	نعم	٨٤	٧٠٪
٢	إلى حد ما	٢١	١٧,٥٪
٣	لا	١٥	١٢,٥٪
	الإجمالي	١٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول(٢٧) أن أعلى نسبة من أفراد العيِّنة تعرف معنى قيمة التسامح بنسبة٧٠٪ ثم تليها التي تعرف معنى التسامح إلى حد ما ١٧,٥٪ وأخيراً التي لا تعرف التسامح بنسبة ١٢,٥٪، وترى الباحثة أن قيمة التسامح هي القيمة الوحيدة من قيم المواطنة التي تعرفها المرأة الليبية وهذا يدل على غريزتها العالية في التسامح التي وُلدت بها على عكس القيم الأخرى التي من الممكن أن يتم اكتسابها.

كما يتضح من الجدول (٢٨) أن معنى التسامح لدى المرأة الليبية يتمثل في المرتبة الأولى في التغاضي عن إساءة الآخرين بنسبة ٣٥,٤٪ يليها التنازل عن بعض الحقوق من أجل الصالح العام بنسبة ٢٦,٢٪، ثم يليها مساعدة من أساء اليهم بنسبة ١٢,٣٪، وبعدها التنازل عن بعض الحقوق مقابل مساعدة الآخرين بنسبة ١٠٪، ثم إخفاء عيوب الآخرين بنسبة ٩,٢٪، وأخيراً تقبل النقد بصدر رحب ٧٪، وترى الباحثة ألا تعد قيمة التسامح لدى المرأة الليبية شعارا رنانا بل يتم تطبيقه على أرض الواقع حيث اتفق معظم أفراد العيِّنة على أن المعنى الحقيقي للتسامح هو التغاضى عن إساءة الآخرين.

جدول (٢٨)

التوزيع النسبي للمرأة الليبية بمجتمع الدراسة وفقاً لمدلول قيمة التسامح لدى المرأة الليبية

م	البيان	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	التغاضي عن إساءة الآخرين	٤٦	٣٥,٤٪	١
٢	التنازل عن بعض الحقوق مقابل مساعدة الآخرين	١٣	١٠٪	٤
٣	التنازل عن بعض الحقوق من أجل الصالح العام	٣٤	٢٦,٢٪	٢
٤	مساعدة من أساء إليهم	١٦	١٢,٣٪	٣
٥	إخفاء عيوب الآخرين	١٢	٩,٢٪	٥
٦	تقبل النقد بصدر رحب	٩	٧٪	٦

أما بالنسبة لدور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيمة التسامح لدى المرأة الليبية فيتضح من جدول (٢٩) تتمثل في الترتيب الأول في حثها على مساعدة الآخرين بنسبة في ٦٢,٩٪، يليها مساعدتها على كيفية إخفاء عيوب الآخرين بنسبة ٦١,٩٪، ثم إقامة ندوات تحث على التغاضي عن إساءة الآخرين بنسبة ٥٢,٤٪، يليها الاستعانة برجال الدين في توضيح أهمية التسامح بنسبة ٥٠,٥٪، بينما أقل نسب تتمثل في أهمية إشراكها في جماعات حتى تتقبل النقد بصدر رحب، توعية المرأة بأهمية التنازل عن حقوقها من أجل الصالح العام وأخيراً استخدام الإعلام في توعيتها بقيمة التسامح في الأديان السماوية بنسب ٤٨,٦٪، ٤٢,٩٪، ٣٧,١٪ على التوالي.

جدول (٢٩)

التوزيع النسبي للإخصائيين الاجتماعيين بمجتمع الدراسة وفقاً لدورهم في تنمية قيمة التسامح لدى المرأة الليبية

م	قيمة التسامح	التكرار	النسبة٪	الترتيب
١	إقامة ندوات تحث على التغاضي عن إساءة الآخرين	١٨	٥١,٤٪	٣
٢	الاستعانة برجال الدين في توضيح أهمية التسامح	١٧	٤٨,٦٪	٤
٣	توعية المرأة بأهمية التنازل عن حقوقها من أجل الصالح العام	١٥	٤٢,٨٪	٦
٤	أهمية إشراكها في جماعات حتى تتقبل النقد بصدر رحب	١٧	٤٨,٦٪	٥
٥	حثها على مساعدة الآخرين	٢٢	٦٢,٩٪	١
٦	مساعدتها على كيفية إخفاء عيوب الآخرين	٢١	٦٠٪	٢
٧	استخدام الإعلام في توعيتها بقيمة التسامح في الأديان السماوية	١٣	٣٧,١٪	٧

سابعاً: الرؤيه المستقبلية للبحث:

وفى ضوء ما توصل إليه البحث تم وضع رؤية مستقبلية لدور الإخصائي الاجتماعي في تنمية قيم المواطنة لدى المرأة الليبية من خلال بعض النقاط المتمثلة فى:

١- تطبيق استراتيجيات وتكنيكات أدوار مهنية ومهارات الخدمة الاجتماعية لإكساب المرأة قيم المواطنة

٢- المشاركة بمنظمات المجتمع المدني لتمكين بناء قدرات تلك المنظمات.

٣- ضرورة عقد دورات تدريبية للإخصائيين الاجتماعيين والعاملين بمنظمات المجتمع المدني وتعزيز آليات تطبيقها.

٤- ضرورة توفير فريق عمل متكامل لتنفيذ الرؤية المستقبلية لإكساب المرأة قيم المواطنة ويراعى فيها التخصص العلمي والأكاديمي والخبرات الميدانية والعمل التنظيمي.

٥- استثمار الموارد والإمكانيات المؤسسية بما يدعم تحقيق أهداف الدراسة وبما يتلاءم مع طبيعة العمل داخل منظمات المجتمع المدني بصفة هامة والعاملة في مجال المرأة بصفة خاصة لتمكينها من القيام بأدوارها تجاه المرأة.

المراجع:

اولاً: المراجع العربية:

١- أحمد الباز (٢٠١٥)، الحوار التربوي بمؤسسات التعليم وانعكاسه على تنمية الشخصية الوطنية، المجلة التربوية.

٢- أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها التحديث الإحصائي لعام ٢٠١٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣- أسامة المجذوب(١٩٩٢)، التغيُّرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة المطلقة، السياسة الدولية، العدد ١٠٩، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بالأهرام، جويلية.

٤- أماني صالح (٢٠٠٨)، برنامج في خدمة الجماعة لتنمية خصائص المواطنة الصالحة لدى الطلاب المشاركين في النادي الصيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٥- أسامة محمود زيدان(٢٠١١)، الدور التربوي لمراكز الشباب في تنمية القيم، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٧٣.

٦- إبراهيم بيومي مرعي (١٩٨٥)، الجماعات في الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث

٧- باكر سليمان النجار (١٩٩٩)، سيسيولوجيا المجتمع المدني في الخليج العربي، دار الكنوز العربية، بيروت.

٨- بسيوني إبراهيم أبو حلاوة (٢٠١٢)، تقويم دور برلمان الطلائع في تنمية قيم المواطنة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٩- خديجة عرفة (٢٠٠٩)، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

١٠-تقرير التنمية البشرية (١٩٩٤)، أبعاد جديدة للأمن البشري، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منشورات، نيويورك.

١١-راشد الباز (٢٠٠٥)، أزمة الشباب الخليجي واستراتيجية المواجهة، بحث منشور في مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٢- سامية بارح (٢٠٠٦)، التدخل المهني لطريقة تنظيم المجتمع لتنمية قيمة المواطنة عند الشباب، بحث منشور بالمؤتمر١٩، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

١٣-سناء على أحمد يوسف (٢٠١١)، تربية المواطنة في ضوء التحديات المعاصرة «المواطنة في الفلسفات المختلفة»، دار العلوم والإيمان للنشر والتوزيع، عمان.

١٤-سلطانة معاذ (٢٠٠٩)، «برنامج للتدخل المهني في طريقة العمل مع الجماعات لتنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٢٦، الجزء ٢.

١٥-سعيد يماني العوضي (١٩٩٨)، محاور الممارسة المهنية لطريقة العمل مع الجماعات، القاهرة.
١٦-شريفة كلاع (٢٠١٤)، التهميش القبلي والطائفي كعامل تحقيق السلم الاجتماعي- حالة ليبيا، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد الخامس، جامعة الوادي.
١٧-صفاء منير(٢٠٠٧)، دور منظمات حقوق الإنسان في دعم حقوق المواطنة، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان.
١٨-طلعت مصطفى السروجي (٢٠٠٢)، الخدمة الاجتماعية ودورها في تحقيق السلام والأمن الاجتماعي، المؤتمر العلمي الخامس عشر، (الخدمة الاجتماعية والسلام الاجتماعي)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
١٩-عادل الجندي (٢٠٠١)، برنامج مقترح في الدراسات الاجتماعية لتنمية مفهوم المواطنة لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، ورقة مقدمة عن تنمية وبناء المواطنة، كلية التربية، جامعة البحرين، ٢٩: ٣٠ سبتمبر.
٢٠-عباس راغب علام (٢٠٠٩)، فاعلية برنامج مقترح في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة المعلمين بشعبة الدراسات الاجتماعية بكلية التربية، المؤتمر العلمي الثاني، كلية التربية، جامعة قناة السويس، بورسعيد.
٢١-عطا شفقة(٢٠١١)، الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في غزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
٢٢-عبد النور عنتر (٢٠٠٥)، البعد المتوسطي لأمن الجزائر وأروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر.
٢٣-عاطف غضيبات (٢٠٠٣)، الأمن الإنساني مفهوم الأمن الإنساني وقضاياه، المجلة السودانية الدبلوماسية، العدد ٣.
٢٤-علي ليلة (٢٠٠٧)، المجتمع المدني قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
٢٥-عبد الناصف يوسف شومان (٢٠٠٤)، فعالية خدمة الفرد الجماعية في تنمية المسئولية الاجتماعية كأحد واجبات المواطنة لدى العمالة المؤقتة، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٢٦-فهد الحبيب (٢٠٠٥)، تربية المواطنة، الاتجاهات المعاصرة في تربية المواطنة، اللقاء١٣ لقادة العمل التربوي السعودية.
٢٧- فيصل الهاجري (٢٠٠٧)، درجة تمثيل طلبة جامعة الكويت لقيم المواطنة ودور الجامعة في تنميتها، رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا.
٢٨-فرانك بيلي (٢٠٠٤)، معجم بلاكويل للعلوم السياسية، مركز الخليج للأبحاث، دبي، الإمارات.

٢٩-فريدة حموم (٢٠٠٤)، الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر.
٣٠-فؤاد عبد المنعم (٢٠٠٢)، مبدأ المساواة في الاسلام، بحث من الناحية الدستورية مع المقارنة بالديمقراطية الحديثة، مطبعة المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.
٣١-فدريكو مايور وآخرون (٢٠٠٢)، ترجمة خليل خلفات وعلى خلفات: عالم جديد، دار النهار، بيروت.
٣٢-كمال مجيد، العولمة والديمقراطية (٢٠٠٠)، دراسة لأثر العولمة على العالم والعراق، دار الحكمة.
٣٣-محمد أحمد عبد الهادي(١٩٨٩)، قضايا في تنمية المجتمع، المؤتمر العلمي الثالث بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣٤-منى خليل (٢٠١١)، رأس المال الاجتماعي وتفعيل ثقافة المواطنة في منظمات المجتمع المدني، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٢١، الجزء ٣.
٣٥-محمد فتحي موسى(٢٠٠٦)، التربية وحقوق الإنسان في الإسلام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
٣٦-محمد محمد سليم (٢٠٠٩)، ممارسة الأنشطة الطلابية غير التقليدية وتنمية سمات المواطنة لدى الشباب الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣٧-محمد نصر مهنا (١٩٩٩)، نظرية الدولة والنظم السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٣٨-نبيل إبراهيم أحمد (٢٠٠٠)، عمليات الممارسة في خدمة الجماعة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.
٣٩-نجلاء سرحان (٢٠١٠)، نحو برنامج مقترح في خدمة الجماعة لتنمية قيم المواطنة لدى المرأة، دراسة مطبقة على الجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة بمدينة المنصورة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، العدد ٢٨، الجزء ٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Binge Drinda (2006), E: Latina Students Knowledge about American Citizen ship, Education and Relevant Socio- Cultural Factors, EBD, University of North Caroline, At Chapel, Hill.
2- Brown Kevin Etal (2003), Active Citizenship and Secondary School Experience Community Aretes of Youth Participation Australian Council for Education.
3- Ken Booth, (2006), Introduction: The Interregnum: World Politics in Transition" , Paper Presenterd at New Thinking about Strategy and International Secuirty , P. 8.
4- Lela Costin, School Social Work, Encyclopedia of Social Work, Washington N.A.S.W, 1995

5- Mickael Elbaz(1997), Le lien Civique dans La Societe Monde) G) Fritz (JC), l'humanaite face a la mondialisation , L Harmattanm. P. 24

6- Oat Kwapony(2007), Promotion Citizenship among women in Ghana, The Role of None governmental organization in promoting citizenship among women in Ghana,Vo.No1.

7- Usha Groge, (2003),Exploring Citizenship In Contemprory Community work Practice, Journal of Community Practice, Vol(11) , Issue (3), P86.

8- Programmer des nation unies pour le development,(1994),Rapport mondial sur le development -humain,op,cit,p25-26.

TAWASOL
For Studies & Cultural Awareness Foundation

The Egyptian Journal of Social and Behavioral Sciences (EJSBS)

This Journal is an International Peer-reviewed Scholarly Journal

Published Twice Per Year

ISSN: 2682 - 2725

Editor
Dr. Abdel-Hamid Abdel-Latif

Second issue

Editorial Secretary
Dr. Hussien Shabka

October 2020